الله وسنة رسوله ان المسؤول الاول في جهاز الادارة وفي الاجهزة المختلفة لو كان آهل للمسؤولية لكان قدوة لغيره من الموظفين والمسؤلين ، « ولما رأى عمر بن الخطاب اموال طائلة ومجوهرات ثمينة في الغنائم الواردة الى بيت مال المسلمين من بلاد فارس ، وقد اتو بها اعراب لم يشبعوا يوماً من خبز الشعير ، نظر عمر في الامر فقال والله ان قوماً جاءوا بهذا لامناء ، فقال له اصحابه يا امير المؤمنين عففت فعفوا ولو رتعت لرتعوا » .

يا ريت نضع هذه نضعها على ابواب الوزارات يمكن يتذكروا سلفنا الصالح ، هذه هي القاعدة وقديماً قال الشاعر اذا كان رب البيت بالدف ضارباً فشيمة اهل البيت كلهم الرقص اللهم ولي امورنا خيارنا ولا تولي امورنا شرارنا والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ، ايها الزملاء بقي ثلاث متكلمين اقرر رفع الجلسة للصلاة .

تفضل دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : الحقيقة هناك اشخاص يبدو انهم لم يسجلوا اسمائهم ويريدوا الحديث ، انا اقترح ان تكمل في جلسة قادمة هذا الموضوع . لا داعي لأن ننتهي اليوم لاننا لسنا في عجلة من امرنا .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي نائب رئيس المجلس :

نرفع الجلسة الى يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً وشكراً لكم .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة	معالي نائب رئيس المجلس
صالح الزعبي	الدكتور عبد الرزاق طبيشات

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في ٦/محرم/١٤١٥ هجرية الموافق ١٥/٦/١٩٩٤ ميلادية .

(العدد ١٥) (المجلد ٣١)

- جدول الأعمال -

عينت جلسة مشتركة لمجلس الامة من نفس اليوم الساعة الواحدة ظهراً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/٦/١٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى برئاسة **معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات** النائب الاول لرئيس المجلس وحضور أمين عام مجلس الأمة **السيد صالح الزعبي** .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : **د. ابراهيم زيد الكيلاني** .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : **دولة السيد طاهر المصري** .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : **السيد مفلح الرحيمي ، السيد توفيق كريشان ، السيد نواف القاضي ، السيد سمير قعوار ، السيد منصور بن طريف .**

وحضر من الحكومة

١- **معالي السيد ذوقان الهنداوي** : نائباً لرئيس الوزراء .

٢- **معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة** : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣- **معالي الدكتور جواد العناني** : وزيراً للاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤- **معالي الدكتور هشام الخطيب** : وزيراً للتخطيط .

٥- **سماحة الشيخ عبد الباقي جمو** : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٦- **معالي الدكتور صالح ارشيدات** : وزيراً للمياه والري .

٧- **معالي الدكتور عارف البطاينة** : وزيراً للصحة .

٨- **معالي السيد سامي قموة** : وزيراً للمالية .

٩- **معالي السيد سلامة حماد** : وزيراً للداخلية .

١٠- **معالي الدكتور محمد الصقور** : وزيراً للتنمية الاجتماعية .

١١- **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزيراً للصناعة والتجارة .

١٢- **معالي الدكتور عبد الرزاق النسور** : وزيراً للاشغال العامة والاسكان .

١٣- **معالي السيد جمعة حماد** : وزيراً للثقافة .

١٤- **معالي الدكتور هاشم الدباس** : وزيراً للبريد والاتصالات .

١٥- **معالي السيد عادل القضاه** : وزيراً للتموين .

١٦- **معالي الدكتور راتب السعود** : وزيراً للتعليم العالي .

١٧- **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة .

١٨- **معالي الدكتور عبد الله الجازي** : وزير دولة .

١٩- معالي السيد يوسف الدلابيح : وزير دولة .

٢٠- معالي السيد طلال عريقات : وزيراً للطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة : **الدكتور حسين ابو عرابي ، السيد على الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان النجداوي .**

١- افتتاح الجلسة .

معالي نائب رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة ، عطوفة الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً معالي الرئيس .

١- اقرار محضر الجلسة السابقة .

معالي نائب رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء عطوفة الامين من تلاوته ؟ موافقة .

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات ، لا احد .

معالي نائب رئيس المجلس :

٣- تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٦/١٦ :

(وهنا وقف الجميع)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٣ / ١ / ٥٩٤٧

التاريخ : ٤ / ١ / ١٤١٥

الموافق : ١٣ / ٦ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بنسخة من الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٦/١٦ .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / الى الجريدة الرسمية / مع صورة عن الارادة الملكية السامية .

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٦/١٦ .

١٩٩٤/٦/١١ .

وزير الداخلية **رئيس الوزراء**

(وهنا جلس الجميع)

معالي نائب رئيس المجلس : السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي :

معالي الرئيس ، السادة الزملاء الكرام .

ارجو ان تسمحوا لي اتحدث عن موضوع يتعلق بقرار اصدره معالي وزير التربية السابق .

استغرب كل الاستغراب قرار معالي وزير التربية السابق القاضي بمنع تأهيل المعلمين والمعلمات من خريجي كليات المجتمع للحصول على درجة البكالوريس في الجامعات الاردينة لمن امضى منهم في الخدمة مدة (١٥) عاماً ، هذا القرار الذي أثار استياءً بالغاً وشديداً لدى الاوساط التربوية والمعلمين الذي يشملهم القرار ، معالي الرئيس ان في هذا القرار اجحاف وظلم للعديد من المعلمين والمعلمات الذين امضوا هذه الفترة الطويلة في الخدمة المشرفة والجليلة حيث انه يحرم ما يزيد على نصف المعلمين والمعلمات الذين يعملون في ملاك وزارة التربية من مواصلة دراساتهم العليا .

ونتساءل اين نحن من خطة التطوير التربوي والبرامج الوطنية لتطوير العملية التعليمية والتربوية هذه البرامج والخطط التي ركزت واكدت على تأهيل وتطوير الكوادر التربوية في مركز التدريب التربوي لرفع مستوى العملية التربوية وتطويرها .

لذلك فانني ارجو من وزير التربية الجديد والذي هو غير موجود الان في هذه الجلسة ان يعيد النظر في هذا القرار الذي جاء ليحرم هذه النسبة الكبيرة من المعلمين والمعلمات من فرصة تطوير أنفسهم وبالتالي تطوير العملية التربوية التي تعود بالنفع اخيراً على ابناءنا الدارسين وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس . الزملاء الكرام .

انني ادفع بالطلب من الحكومة العمل على وضع برنامج بث تلفزيوني هادف ومدروس يغطي كامل الفترة الصباحية وذلك لمواجهة برامج البث التلفزيوني المكثفة للمحطات المعادية ، والتي باتت تشد انتباه ومتابعة ابناءنا وبناتنا منذ ساعة الصباح الباكر وابتداءاً من الساعة السادسة صباحاً .

ولذا نطلب من الحكومة ان تعطي هذه الملاحظة الاهتمام اللازم والعمل على تحقيقها والبدء فوراً ببث تلفزيوني صباحي يشتمل على برامج خفيفة هادفة ومدروسة ومتنوعة تعليمية وثقافية وترفيهية خاصة وان ابناءنا مع بداية العطلة الصيفية يعيشون فترة فراغ قاتل .

وهنا اهيب بوزارة التربية والثقافة والشباب والاعلام تشكيل لجنة مشتركة لدراسة خطورة هذا الفراغ القاتل والعمل على معالجته وعلى امتداد مساحة الوطن

وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء .

ورد برسالة جلالة الملك الى دولة رئيس مجلس النواب ان جلالته سيتوقف من القاء خطبة العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس النواب وان جلالته سينيب رئيس الوزراء ليقوم براسم الافتتاح والقاء خطبة العرش .

ان هذه المناسبة لهي مناسبة وطنية ينتظرها الناس بمختلف فئاتهم شيباً وشباباً ويعتبرونها فرصة ثمينة يلتقون عبرها بقائدهم وملهمهم وان غيابه عنها يبتعد بها عما تعودت ان تحاط به من هالة ومن مظاهر البهجة والسرور ترتسم على وجوه ابناء هذا الوطن الطيبين وهم يتابعون جلالته ويستمعون الى حديثه .

انني وباسم هذا الشعب الملتف ابداً حول قائده اناشد جلالته ان يستمر حرصهُ الذي تعودنا عليه في افتتاح هذه المناسبة الوطنية والتي هي بعض من ثمار جهد جلالته الموصول في بناء هذا الوطن ورفعة شأنه وانني اطالب المجلس الكريم بتوجيه نداء الى جلالته بهذا الخصوص . هذه اولاً .

واما ثانياً : أحمل اليكم وللحكومة الرشيدة تحيات ابناءكم واخوانكم قطاع المزارعين في هذا البلد الغالي الذي يحب ابناءه ويرعاهم . فأحب مزارعنا ارضه وانكبّ عليها بمعوله وكلما اوسعها ضرباً أوسعته عطاءً وكما الجندي يسهر لننام قريري العيون فمزارعنا يتعبون لننعم بخيرات هذه الأرض الكريمة . وقد وصل بهم الحال من تردي اوضاعهم ما تعلمون وقد أحبوا ان يشكو الأمر اليكم اليوم لتعملوا على تحسين اوضاعهم وتيسير سبل معيشتهم قبل ان يشكوها ويشكوكم الى رب العالمين حيث لا حائل ولا حجاب .

معالي الرئيس / السادة النواب

لن اتحدث في مشاكل الزراعة جميعها ولكنني سأكتفي بموضوع الاسعار التي تدنت الى الحد الذي اصبح السكوت عنة نوعاً من المنكر الذي ينبغي ان نقاومه بكل ما اوتينا من قوة ، ولن اتناول جميع الأصناف بل سأكتفي بصنف البندروة الذي هو شاغل المزارعين هذه الأيام . واذا كانت الأغوار الوسطى والاغوار الجنوبية قد انكوت بنار تدهور الاسعار في موسمها وكان الله في عونهم فان الدور الآن على منطقة الاغوار الشمالية . وعلى الرغم من قلة المساحات المزروعة علاوة علىتدني التاجية الدونم الواحد لهذا العام فان الاسعار تشهد انخفاضاً لا مثيل له من شأنه ان يقعد بالمزارع عن التعامل مع أرضه بالاضافة الى تراكم الديون التي ستثقل كاهله لسنوات مقبلة .

معالي الرئيس / السادة النواب

انني اجمل سبب تدهور الاسعار بالآتي :

١- عدم الافصاح الحكومة عن نيتها في دعم مادة البندورة لغايات التصنيع الأمر الذي حدا بالمزارعين ان يمتنعوا عن توريدها للمصنع الذي سعرها لهذا العام بمبلغ (٣٠) فلساً للكيلو الواحد اي بنقص مقداره (٢٠) فلساً عن مجموع تكلفة انتاج الكيلو الواحد والبالغ ٥٠ فلساً حسب ما قدرها الخبراء .

معالي نائب رئيس المجلس : يا اخ حاتم ، هذا خارج الموضوع .

السيد حاتم الغزاوي : ثواني اذا سمحت ، معالي الرئيس .

انني اقترح الحلول التالية للخروج من هذا المأزق :

١- ان تعلن الحكومة عن مبلغ دعمها لهذه المادة لغايات التصنيع بحيث لا يقل سعرها عن (٧٠) فلساً للكيلو غرام الواحد بعد الدعم .

٢- ان تقوم الجهات المختصة بمراقبة عدم دخول العبوات المعدة للتصدير من قبل التجار الى الاسواق المركزية وذلك لدرء التحكم في رقاب المزارعين وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : عطوفة الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٤. قرار اللجنة القانونية رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/٦/١٢ والمتضمن مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤ قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة .

معالي نائب رئيس المجلس : دكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ما زلنا في استكمال تقرير ديوان المحاسبة ، ولا ادري كيف نبدأ بموضوعات ، ثم بعد ذلك نؤجل هذا .

معالي نائب رئيس المجلس : خطأ كان المفروض هذا بعدين ، يا سيدي موضوع بسيط على اي حال نخلص منه ، ثم نعود ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يعني الاصل الحقيقة مش الاعتراض لكن المنطق ان ننهي القضية ، اما هذه التداخلات .

معالي نائب رئيس المجلس : يا سيدي الموضوع بسيط على كل حال .

الدكتور بسام العموش : كيف بسيط ؟ افرض اخذ نقاش ساعة ، وبعد شوية بدنا نقعد مع الاعيان .

معالي نائب رئيس المجلس : ما راح يأخذ ساعة ، مادة واحدة .

الدكتور بسام العموش : اذن نمرره هيك .

معالي نائب رئيس المجلس : يا سيدي احكي اللي بدك ياه ، تفضل معالي المقرر .

السيد عبد الكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٢ ، لدراسة مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة ، برئاسة مقررها معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، وبحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة الاعضاء : **الشيخ عبد الباقي جمو ، د. احمد الكوفحي ، د. همام سعيد ، سليمان سلامة السعد ، حاتم الغزاوي ، عبد الرؤوف الروابدة ، ابراهيم شحدة زيادة ، د. مصطفى شنيكات .**

وتغيب بمعذرة سعادة السيدة توجان فيصل .

وحضر من الحكومة :- **معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية ، معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .**

وحضر الاجتماع ممثلين عن شركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة .

وبعد دراسة القانون والاسباب الموجبة والاستماع الى ممثلي الشركة قررت اللجنة الموافقة على القانون كما ورد من الحكومة ، وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة	**اللجنة القانونية**
صالح الزعبي	**لمجلس النواب**

الاسباب الموجبة لمشروع قانون تصديق تعديل الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة

اولاً : حصرت اتفاقية الامتياز الملحقة بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ في شركة الدباغة ، حق دباغة الجلود وتصنيع مشتقاتها في المملكة وحق استيراد وتصدير الجلود الخام او المدبوغة كلياً او جزئياً وحق تصدير صوف الغنم وشعر الماعز ووبر الجمال والفراء .

ثانياً : لقد اثر احتكار استيراد الجلود المدبوغة سلباً على قطاع المنتجات الجلدية ، مما حدا بالعديد من المشاغل والمصانع العاملة في هذا القطاع بالتحول الى استخدام الجلود الصناعية وادى بالتالي الى اضعاف قدرتها على تنويع انتاجها والمنافسة في الاسواق الخارجية .

ثالثاً : ان معظم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع تعود في اسبابها الى ان الشركة هي المنتج المحلي الوحيد للجلود المدبوغة في السوق الاردني ، كما انها المستورد الوحيد لما يلزم لهذا القطاع من الجلود المدبوغة بانواعها المختلفة وكمياتها ، ومن جهة اخرى ، فان اباحة استيراد الجلود المدبوغة وفتح باب المنافسة من شأنه ان يحمل الشركة على تطوير صناعتها وتحسين انتاجها وتوسيعه .

رابعاً : في اعقاب اجتماعات ومفاوضات مع شركة الدباغة استغرقت نحو العام تم الاتفاق مبدئياً على تعديل اتفاقية الامتياز الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الدباغة المصدقة بموجب قانون الامتياز رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ ، باتجاه الغاء حصر استيراد الجلود المدبوغة بالشركة وبالاضافة الى ذلك الغاء حصر تصدير صوف الغنم وشعر الماعز ووبر الجمال والفراء ، ونتيجة لذلك اصبحت رقابة الحكومة على اسعار منتجات الشركة المعدة للاستهلاك المحلي ، المفروضة في المادة الخامسة من الاتفاقية ، لا مبرر لها .

واخواني نحن في اللجنة القانونية إستدعينا ممثلين الشركة ، جاء المدير العام رئيس مجلس الادارة ، وأحد اعضاء مجلس الادارة ، وناقشوهم اخوانكم اعضاء اللجنة القانونية ، وتبين انهم لا يعارضون من الغاء هذا الاحتكار من اجل المنافسة ، وانه ليس هنالك اي ضرر وانهم وقعوا الاتفاقية بالاحرف الاولى مع الحكومة وبالتالي هذا الاتفاق الذي وقع بين الحكومة وبين الشركة يحتاج الى تعديل قانوني للامتياز ، والقانون كما تعلمون يحتاج الى موافقتكم في هذا المجلس الكريم .

معالي نائب رئيس المجلس : الشيخ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس . ايها الزملاء نحن امام الغاء امتياز شركة الدباغة ، مع ان شركة الدباغة ليست من اعمدة الاقتصاد والمشاريع الاساسية في البلد ، انني اخشى ان يكون هذا التوجه من الحكومة ، غداً ان يكون امامكم قانون الغاء امتياز شركة الكهرباء ومصانع الاسمنت ومصفاة البترول ، تمهيداً وسيء وخلافة ، وسير في مشروع الخصخصة ، وبيع المشاريع الاستراتيجية الى القطاع الخاص ، وهي كلمة جليلة ان نقول كلمة القطاع الخاص ، لكن لمن يا اخوان ؟

وكلنا نلاحظ حتى في الشركات المساهمة العامة ، من قراءة اسماء المؤسسين الرئيسيين يدور الكلام والاسهم الى فئة محدودة جداً من المواطنين ، يا حبذا لو ان هذا البيع يكون للشعب الاردني بكافة فئاته ، ولذلك أنا ضد هذا القانون ، وسأصوت ضده ، وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي سعد هايل السرور .

السيد سعد هايل السرور :

شكراً معالي الرئيس . من الاسباب الموجبة التي ذكرها معالي مقرر اللجنة القانونية ، يتضح بان هذا القانون له تأثير اقتصادي ومالي ، بداية له تأثيرات اقتصادية ومالية سواءً على القطاع الصناعي او على قطاع المواطنين ، ربما بشكل مباشر او غير مباشر ، وقد ينتقل هذا التأثير المالي والاقتصادي على خزينة الدولة ، ومن منطلق مهام اللجان ومع احترامي للجهد الكبير الذي

قدمته اللجنة القانونية في دراسة هذا القانون ، وبما وضعته من قرار معروض الان على جدول الاعمال ، الا انني ارى ان هذا القانون يجب ان يحول على اللجنة المالية وهو من صلب مهام اللجنة المالية .

لذا اقترح على المجلس الكريم الطلب باعادة هذا القرار الى اللجنة المالية لدراسته من قبل اللجنة وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس . حقيقة ان اللجنة المالية وظيفتها بموجب النظام الداخلي محددة : تدقيق الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بتزويد الواردات او النفقات اوتنقيصها ، والنظر في الاقتراحات المختصة في الموازنة والشؤون المالية وهذا معطوف على الحكومة الشؤون المالية للموازنة ، ومعطوف على الموازنة ، اما هذا القانون فلا يزيد بالنفقات الخزينة ولا ينقص من نفقات الخزينة ، وليس له اي علاقة بوظيفة اللجنة المالية الموقرة مع الإحترام لها .

معالي نائب رئيس المجلس : فيه قرار من المجلس بتحويله الى اللجنة القانونية .

السيد المقرر : ثم ان هنالك كما تفضلت معالي الرئيس قرار مجلس باحالته الى اللجنة القانونية .

معالي نائب رئيس المجلس : صوتنا معالي ابو هايل ، صوت واتخذ قرار لتحويله للجنة القانونية ، جلسة سابقة .

السيد المقرر :

فيما يتعلق بالكلام اللي تفضل فيه سعادة الزميل الاستاذ خليل حدادين والذي اؤيده بالمباديء العامة الرئيسية التي تفضل بها لكن هذا القانون ليس له علاقة بالامور التي ذكرها ، بدليل ان الشركة ذاتها على لسان رئيس مجلس الادارة والمدير العام قالت :

بان تعديل هذا القانون يفيد في مصلحتها ، ويفيد في مصلحة البلاد بالتالي .

وكنا قد استدعيناهم لهذه الغاية ، وسألهم النواب جميع الاسئلة التي خطرت على بال الزميل الفاضل ، وبالتالي ارى أنه لا مشكلة على الاقتصاد الوطني من تعديل هذا القانون المعطى للشركة ، وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، معالي على ابو الراغب .

السيد ابو الراغب :

شكراً معالي الرئيس ، الواقع في الصفحة الثانية المادة السادسة ، كمبدأ وكفكرة ، الان نتكلم عن انهاء الاحتكار لهذه الشركة بالنسبة للجلود ، نتكلم عن رفع الامتياز او حقوق الاحتكار ، وفيه نص مواد تبقي هذا الاحتكار وهذا الامتياز ، وخاصة في المادة السادسة فقرة (جـ) مش فاهم انا ماذا عدلنا وشو بدلنا وشو غيرنا .

معالي نائب رئيس المجلس : يا سيدي راح نأتي على المواد مادة مادة .

السيد علي ابو الراغب : معالي الرئيس اذا دخلنا بالقانون ، بيجوز نرد القانون ، فنرجو ان يأخذ حقله من الدراسة من اللجنة القانونية والمالية ، او اللجنة القانونية يرجع لها ، لأن فيه تناقض كبير ، وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : سماحة الشيخ عبد الباقي .

سماحة وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية :

أولاً هذا القانون ليس فيه الغاء للامتياز ، انما هو حد للاحتكار ومن يقرأ المادة الخامسة ، التي تقرر الغاؤها بالاتفاق بين الشركة والحكومة ، تبين الفرق الذي اشار اليه معالي الاخ الزميل علي ابو الراغب ، والذي يقرأ المادة الخامسة والفقرة (جـ) من المادة الثانية الجديدة ، تبين له الفرق .

ولذلك ليس هناك الغاء .

ثانياً : هذه اتفاقية بين الحكومة وبين الشركة ، وهذا التعديل لم يأتي ابتداءً من الحكومة ، انما هو تعديل بالاتفاق مع الشركة وبرضاها ، وفيه مصلحة للشركة من يقرأ المادة الخامسة التي تقرر الغاءها تماماً ، ازالت عدد من القيود المفروضة على الشركة وابقي على الكثير من الاحتكار ، الذي اعطى الشركة الحق في تصدير واستيراد الجلود ، ليتبين ان هذا القانون فيه مصلحة للمواطن ومصلحة للمساهمين ، وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم رجائي المواد رايحين نأتي ، عليها مادة مادة ونناقشها على حده ، السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

اخالف اللجنة القانونية بموافقتها على المادة كما وردت للأسباب التالية .

١- ان شركة الدباغة شركة مساهمة عامة كغيرها من الشركات المساهمة المحدودة ، وان الامتياز الممنوح للشركة بحصر استيراد وتصدير الجلود فيها يؤدي الى الاستغلال والتلاعب في الاسعار سواء كانت المستوردة او المصدرة ولدي من الوثائق الصادرة عن وزارة المالية ، والموافقات غير الرسمية وغير القانونية ، والتي لا تعطى الا لأصحاب النفوذ ، وهذه الوثائق عندما المواطن يستورد بعض من الجلد ، يجبر من قبل الشركة بدفع خمسين الف دولار على كل سيارة بثمن باهض ولكل نوع من الجلد سعر معين ، سواء كان ذلك استيراد ام تصدير .

إضافة الى ان اعادة تصديق الامتياز بشركة واحدة في المملكة الاردنية الهاشمية يؤدي باستمرار الى رداءة الانتاج وسوء الجودة، وحرمان هذا الوطن من صفة من صفات اقتصاده الحر والمفتوح للمنافسة الحرة ، والبقاء للأحسن والاجود ، واذا كانت الدولة نفسها

تسعى الى الخصخصة في المجالات التي تشرف عليها ، فالاولى بها ان تنظر الى افساح المجال في هذا المجال امام المهتمين وعدم اعطاء الامتياز وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

شكراً معالي الرئيس . مع احترامي لقرار المجلس باحالة هذا القانون للجنة القانونية ومع تقديري لما ابداه معالي الاخ المقرر من اختصاصات اللجنة المالية ، الا انني ارى بعداً مالياً في هذا القانون ، وهنالك تداخلات بين صلاحيات اللجان وقد درجنا خلال الدورات الماضية ، ان نحيل القوانين او مشاريع القوانين ذات الصفة المالية إلى اللجنة المالية ، واحياناً الى لجنتينن معنيتين ، كأن تكون القانونية والتربوية معاً ، او القانونية والمالية معاً ، ومن هنا لا ارى حقيقة داعياً للاستعجال ، وان نناقش هذا القانون في ظل صدور الارادة الملكية بفض الدورة الاستثنائية ومن هنا ثنيت واعود واثني على اقتراح معالي الاخ سعد هايل السرور باحالة هذا القانون الى اللجنة المالية ، ليستوفي بعدّيه القانوني والمالي وشكراً .

اصوات : نثني على هذا .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو فيصل ما دام في تثنية نطرحه للتصويت ؟

السيد المقرر : والله بدكم تطرحوه للتصويت معالي الرئيس ، هذا تطبيق النظام يعود الى معاليك يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : الان فيه اقتراح بتحويله للجنة المالية وثني عليه ، وعلى الرغم من ان المجلس صوت على هذا الموضوع .

السيد المقرر : يعني فيه تناقض بين هذا الطلب ، فيه قرار مجلس باحالته الى اللجنة القانونية .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو زهير .

الدكتور عبد الله النسور : سيدي الرئيس ، مما سمعت من بعض الكلمات انا متأكد ان هذا القانون لم يفهم على الوجه الصحيح ، ان هذا القانون مقصود به كسر الاحتكار ، وان قطاع الصناعات الجلدية قطاع ضامر وضعيف جداً في هذا البلد بسبب ان الشركة محصور بها حق الاستيراد ، والتصدير والصنع ، وهذا القطاع كما هو معروف في دول العالم مكثف للعمالة ، كالمغرب وتركيا من الامثلة ، من حولنا واسبانيا وفرنسا فيها قطاع جلود هائل جداً ، لكن منذ سنة ١٩٦٢ حصّر بهذه الشركة حق استيراد الجلود ودباغتها .

اسمح لي سيدي انا بدي احكي المقترح الاستاذ حمزة وسعد السرور ولكني اريد ان اقدم لهم ، بسبب ان هذه الشركة لم تؤدي بالاسباب كثيرة جداً هذا الغرض ، وبقي قطاع الجليات صفراً ، اتصلت الحكومة ترجو الشركة التنازل مشكورة عن امتيازها وحقوقها

واستجابت الادارة الوطنية التي احترمها كثيراً لهذه الشركة وتنازلت عن حق لها ، واقنعت مساهميها في جمعيتين عموميتين ترجوهم الاستجابة .

اذن هذا القانون جيد ، ولكني اسمع ان المرغوب معارضة القانون لأنه فيه احتكار ، هذا القانون ضد الاحتكار ولهذه الاسباب وخشية ان يجري التصويت دون احاطة حقيقية في هذا القانون ، فأنني اقترح اشتراك اللجنتين القانونية والمالية معاً ، لتأتينا برأي سليم مش لنراجع قرارنا ثم نحوله على القانونية والمالية وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الان الموضوع معروض على التصويت ، هل توافقوا على الاقتراح القائل بتحويله الى اللجنتين معاً ؟ اغلبية مطلقة .

السيد المقرر : شكراً سيدي انا احترم قرار المجلس ولكن اللجنة القانونية اذا بقيت فيها تعتذر عن المشاركة في نقاشات هذا القانون .

معالي نائب رئيس المجلس : عطوفة الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٥. استمكال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/٦/٧ والمتضمن :-

- تقارير ديوان المحاسبة للاعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) .

- تقرير ديوان المحاسبة الاربعين لعام ١٩٩١ .

(والقرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة السابقة)

معالي نائب رئيس المجلس : السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً . أتقدم بالتقدير والاحترام للجنة المالية على جهودها في اعداد التقرير الذي بين يدينا وغير متناسياً دور ديوان المحاسبة الكبير في المحافظة على المال العام . هذا المال المدفوع أمانة في أعناق القائمين عليه ، وما أعظم هذه الامانة ، أنها تتعلق بحياة هذا الشعب القائمين عليه وما أعظم هذه الامانة ، أنها تتعلق بحياة هذا الشعب الصابر ، المعاني ، والمكابر .

1- أتساءل وانا استعرض تقرير ديوان المحاسبة ، وهذا الكم الهائل من المخالفات والتجاوزات ، وسوء الادارة والامانة ، والعبث بمصالح المواطنين واماناتهم ومقدراتهم امام نفوذ المسؤولين وعدم اكتراثهم بالأنظمة والقوانين والاسس الموضوعية ، وكأن هذه الاسس لم توضع بالاصل الا للطبقات الضعيفة وغير القادرة على الوصول ، بحيث يستغلها المسؤول بطرق ملتوية لتنفيذ رغباته ولا نستثني انفسنا منها فلقد تجاوز البعض ممن يجلس معنا تحت هذه القبة وعندما تسلمُ المسؤولية الحكومية تجاوز اكثر واكثر واصبح حقوق الناس عامة حق مكتسب للدائرة الانتخابية فتسابقت المشاريع ذات التكلفة العالية وغير

المجدية اقتصادياً ، كضريبة انتخابية وجاءت التعيينات والتي لا تُمت لديوان الخدمة المدنية بصلة ، ، او تنفيذ مشاريع في مواقع غير صالحة فنياً بمجرد دعم صاحب الارض ، او شراكته بالاسعار الخيالية او استجار مكاتب عدة سنوات لم تفتح او شراكته بالسعار الخيالية مكاتب عدة سنوات لم تفتح او تعمل حتى هذه اللحظة ، أللهم بمجرد ارضاء خواطر مالكيها ، ولا أريد ان اعدد فهناك الكثير من التجاوزات التي حملت خزينة الدولة ملايين الدولارات المقترضة ، ورغم ذلك لم نجد في تقارير ديوان المحاسبة ما يشير اليها أو أنها لم تقدم لنا بصورتها الكلية كما جاءت من مندوب الديوان عن مختلف المؤسسات والدوائر .

2- ولعلي اتساءل ايضاً ، عن دور ديوان المحاسبة في كثير من القضايا التي تعتبر صفحات سوداء في تاريخ الأردن المشرق ، وكان اخرها موضوع بنك البتراء تحت التصفية التي لم يشر اليه تقرير ديوان المحاسبة لامن قريب ولا من بعيد حتى لو حرم قانون البنك المركزي ديوان المحاسبة من رقابة بنك البنوك (البنك المركزي) حيث ان المهمة التي قام بها البنك المركزي كمصفى لبنك البتراء هي في واقع الحال غير مهمتة العادية والمعروفة كبنك مركزي ، وان تصفية بنك البتراء كان يجب ان يخضع خضوعاً تاما لقانون الشركات الأردنية رقم (1-1989) وتطبيق المواد (280) حتى (307) ملاحقة اشراف قضائنا العادل والنزيه حيث تتم اجرءات التصفية المتعارف عليها .

ولقد تم تجاوز قانون الشركات الأردني في قضية بنك البتراء وتم وضع تشريع خاص في بنك البتراء متجاوزاً القانون والدستور ليصبح بنك البتراء تحت التصفية ملكاً عاماً للدولة وبالتالي للشعب الذي دفع الثمن غالياً حيث بيعت البيوت السكنية والمحلات التجارية بأثمان زهيدة .

كان الاجدر بالدولة ان تخضع بنك البتراء تحت التصفية لرقابة استثنائية ضمن سلطات محددة تراقب لجنة تصفية بنك البتراء التي باعت اموال العباد دون رقيب او حسيب بداية بمجمع السيفوي الذي كان من المفترض ان يباع بمبلغ عشرة ملايين دينار ، بيع بثلث المبلغ المعروض ، لصالح من تم ذلك ؟ لو اردت أن تدفع خلو ، تدفع خمسة ملايين واسهم بنك القاهرة عمان ، واسهم بنك الاردن والخليج التي قدمت له حكومتنا الرشيدة مشكورة قرضاً طويل المدى ، ويسدد على خمسة وعشرين عاما وبدون فوائد ، وعلى حساب لقمة عيش المواطن وبطالة شبابنا الجامعي (الباحث عن العمل !!) .

وهنا ارجو أن اقدم ا قتراحاً للسادة نواب الشعب اقتراحاً بالطلب من الحكومة تقديم تقرير مفصل عن بنك البتراء للتصفية واجراءات لجنة التصفية الكريمة للاطلاع على الحقيقة الكاملة .

أم أتحدث عن الاموال الطائلة التي تصرف على سفارتنا في الخارج ، دون ان ترى

جدوى لهذه الاموال وكأن سفارتنا غائبة عن الاردن او انها غير معنية في الاردن في المجال السياسي والاعلامي والتسويق السياحي ام تراني اتحدث عن قضايا المياه التي ما زلنا نتخبط ما بين شح الموارد المائية والهدر والاستنزاف ومستقبلنا المائي وما نجده من ملايين الامتار المكعبة التي تنساب في الشوارع والطرقات يومياً والتي تكلف الدولة عشرات الملايين من الدنانير الأردنية وخسارة عشرات الملايين من الامتار المكعبة .

4- اين ديوان المحاسبة من اسعار اجور نقل النفط الخيالية منذ عام 1984 حتى عام 1991 عندما رفع هذا الاحتكار عن هذا النقل فلقد كانت الحكومة تدفع حوالي (١٤) دينار للطن بمعدل عشرة الاف طن يومياً ، وبعد عام 1991 ودخول شركات وطنية اصبح السعر نقل النفط سبعة دنانير و(٢٥٠) فلس ، لنجد ان الحكومة نفسها قد اهدرت حوالي ٧٠ الف دينار اردني يومياً بضرب هذا بسبعة سنوات ، طلع ما يقارب (٣) مليارات ، اين المديونية ؟ ، فمن المسؤول عن هدر هذه الاموال ولماذا ؟ ولصالح من ؟ ولا انسى قصة التأمين على نقل النفط الذي تدفعه الحكومة لشركات التأمين ، في الوقت الذي كانت شركات التأمين تحاسب شركات النقل عن كل الاضرار ، وبالتالي فلماذا تأمين الحكومة اذا ولصالح من دفعتها الحكومة ؟

5- الزملاء النواب

هناك قضايا فساد كثيرة اخرى واذكر مثالاً (اجهزة الستالايت) التي ادخلت للاردن عن طريق المطار باسم اجهزة ومستلزمات زراعية .

وما زالت هذه القضية في ديوان المحاسبة .

حتى الاموات ، حتى الاموات ارادو ان يدفنوها بالوان كاريهات وهذه البينة ، قالوا ان الاموات يدفنوا بأقمشة ملونة ، حتى الحصول على موافقات غير قانونية وغير صحيحة ، مقابل الطن الواحد يدفع عليه (٢٠٠) دولار .

السادة الافاضل ان الشعب ، يبحث عن لقمة العيش ، والباحث عن العمل وعن مورد رزق اضع الامانة في اعناقكم وامام شعبكم ، وناخبيكم ان تحرصوا على مقدرات هذا الوطن وتضعوا الامانة نصب اعينكم فأنتم الامناء على هذا الشعب والوطن بعد الله جل جلاله وسيد البلاد جلالة الملك الشريف الحسين وولي عهده الامين الامير الحسن حفظهما الله ذخراً . ان تفعيل دور ديوان المحاسبة لا بد وان يكون بتزويده بالكفاءات العلمية النزيهة والنظيفة والخادمة لهذا الوطن ولهذا الشعب فلابد والامر كذلك أن يعزز ديوان المحاسبة بالقدرات العملية المختلفة وبمختلف التخصصات ومساهمته الفاعلة في اي مشروع من مشاريع الدولة وربطه بمجلس الامة مباشرة لرفع الوصاية عنه من قبل وزارة او رئاسة وزراء ولا بد في هذا المجال ان يطال عمله كل المؤسسات الحكومية بدون استثناء وشبه الحكومية والشركات المساهمة فيها الدولة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد سبقني العديد من الزملاء وناقشوا الويلات الموجودة في تقارير ديوان المحاسبة وحتى لا أطيل فانني أشير الى بعض الصدمات الموجودة في هذه التقارير وعلى شكل نقاط ثلاث :

أولاً : قروض الافراد وسلف أصحاب المعالي وسلف الشركات :

اشارت التقارير الى تسهيلات وسلف ممنوحة لاشخاص : وبالطبع الاسماء موجودة لدى الصحافة

ومن المؤكد ان هذه الاسماء هي بعض من كل وتلاحظون الارقام العالية اعلى رقم موجود في التقارير (١٥٥) الف واقل رقم حوالي (٤) الآف وتلاحظون التساهل في التسليف والأب يقترض ثم يورث لابنه نفس الاسلوب لانه خبير في عدم التسديد .

انا افهم ان يقترض شخص من شخص اما ان تقرض الحكومة اشخاصاً فان ذلك غير مفهوم بالنسبة لي . وقد أقبل ان تقرض الحكومة لحالات انسانية ضرورية تعالج مشكلة لدى الشباب مثلاً فنقرض قرضاً حسناً غير ربوي من اجل الزواج كأن تعطي ألف دينار وبكفالات وضمن اسس مالية تحفظ المال العام : اما هذا الذي بين ايدينا من كرم حكومي بلغ حسب ما في التقرير اكثر من نصف مليون والمخفي اعظم فان ذلك لا يدخل في حسي الا من باب التواطيء بين المعطي والآخذ على حساب المال العام الذي هو من جيوبنا .

وانني استغرب سلف الشركات وسلف اصحاب المعالي لا من حيث وجودها ولكن من حيث عدم سدادها .

ثانياً : الاختلاسات : ورد في التقارير ان ما تم اختلاسه (٦٣١ر٦٠٤) ديناراً وستة عشر طناً من الخلطة العلفية والنخالة وان ما تم تحصيله حوالي (٣٤) الف دينار .

قد يستكثر بعضنا هذا المبلغ المختلس ولكنه لا يساوي شيئاً في الحقيقة التي تتحدث عن اختلاسات بالملايين بطرق مباشرة وغير مباشرة . لقد وصل الامر بسرقة اعلاف الدواب لان الذين يختلسون ويسرقون لا يرحمون بشراً ولا حيواناً . لقد بلغ عدد قضايا الاختلاس سبع وثلاثون قضية وشكلت سبع وستون لجنة لبحث هذه القضايا . لقد شمل الاختلاس معظم مؤسسات الدولة (التموين ، الصحة ، المالية ، الملكية الاردنية ، مؤسسة المواصلات ، جامعة اليرموك ، التربية والتعليم ، الخارجية ، حتى دائرة قاضي القضاة ، نقابة السواقين ، الضمان الاجتماعي ، البلديات ... الخ .

شيء جيد ان تكتب مؤسسة رسمية وهي ديوان المحاسبة عن الاختلاس والتلاعب والتزوير والسؤال اين المسؤولون الذين يحبون

هذا الوطن ؟ من المؤكد انهم قد اطلعوا على هذا ويعرفون اكثر مما نعرف ولكن ما يهمنا اجراءاتهم .

لقد اكدت التقارير على ان نفس مؤسسات الدولة وبالتالي المسؤولين هم الذين يخالفون القوانين والانظمة . ومعنى ذلك الاستهتار بالسلطة التي شرعت القوانين وهي البرلمان والسلطة التي وضعت الأنظمة وهي الحكومة .

تقول التقارير ان المخالفات للقوانين والانظمة وقعت من المؤسسات التالية :

وزارة البلديات ، وزارة المياه ، وزارة المالية ، وزارة الاوقاف ، امانة عمان ، الجمارك ، وزارة الدفاع ، وزارة العدل ، المنظمة التعاونية ، وزارة الخارجية ، مؤسسة الايتام (حطوا خطين تحتها ، وزارة التنمية الاجتماعية (وايضاً ثلاث خطوط) ، وزارة التربية والتعليم ، وزارة الزراعة ، وزارة التموين ، وزارة الصحة ، وزارة الاشغال ، وزارة الاعلام ، وزارة النقل ، الملكية الاردنية ، فندق عالية ، وزارة البريد ، مؤسسة المواصلات .

والسؤال ماذا بقي من وزارات ومؤسسات عامة لا تنهب ؟ بمعنى آخر ان الجميع مشارك في الاختلاس والسلب والنهب ومخالفة القوانين والانظمة . واذا قلنا الوزارات فمعنى ذلك الحكومة واذا قلنا الحكومة فمعنى ذلك رؤساء الحكومات .

ان من يقرأ هذه التقارير لا بد ان يصاب بالصعق وليس بالصدمات فحسب .

وتعالوا معي للتساؤل في بعض في اخطر هذه المواقع ألا وهو وزارة الدفاع / الدائرة المالية . ان المخالفات التي يذكرها التقرير بهذا الصدد هي جزء بسيط من القضايا الاخطر والاصعب هل تعلمون يا سادة ان شركات في عمان تعمل كوسيط بين وزارة الدفاع والشركات والحكومات التي تبيع السلاح وبالملايين ليستفيد اصحاب هذه الشركات مبالغ طائلة تحت عنوان تزويد قواتنا المسلحة وان الاوراق المالية المتعلقة بهذا الموضوع يكتنفها الغموض كما يقول تقرير ديوان المحاسبة ، متى كانت الدول تشتري سلاحها عبر وسطاء أليست عملية التسليح عملية سرية فكيف يطلع هؤلاء المدنيون على الاسرار العسكرية ؟ ثم ألا تستطيع الدولة ان تشتري مباشرة دون سمسرة هؤلاء السماسرة .

للأسف ان يتسلل ا لسلب والنهب الى هذه المواقع الخطرة ويكفي ان اقول ان احد المسؤولين الكبار قد نقل له بعضهم ضعف مالية احد ضباطنا الشرفاء فماذا علق ذلك المسؤول : لقد استغرب فقر الضابط الشريف وتساءل : لماذا لم يحسن حاله وقد تولى كذا وكذا من المواقع . بمعنى آخر ان هذا المسؤول يدعو للسرقة والاختلاس .

ولهذا فان السلب والنهب في دولتنا على قدمين وساقين ولا حسيب ولا رقيب وكلكم قرأ في هذه التقارير عبارات تدل على ذلك (لم يتخذ اي اجراء) (عدم توفر اية

تفاصيل عن هذه الذمم) مبلغ (٢٠٠،٩٨٤) الف دينار عدم توفر اي تفاصيل عن هذه الذمم عند مين ؟ الله اعلم والقضايا المعلقة والمتروكة منذ اكثر من عشرين سنة ونيف . لقد وصلت السرقات واللصوصية الى اموال الارامل واليتامى وربما سمع بعضكم عن جمعية المتقاعدين العسكريين وكيف لهفت اموال الضعفاء وكأننا على ارض غاب لا حكم فيها ولا حكومة ولا قانون .

ثالثاً : هل نحن امام حكومة واحدة ام كانتونات :

تقول التقارير ان فروقاً كبيرة (قيمتها ٢ر١ مليون دينار + ٤ر١ مليون دولار) بين اوراق وزارة المالية ووزارة العدل ومن المؤكد بين وزارة المالية وكل الوزارات والمؤسسات . وتقول التقارير ان الحكومة لم تتخذ اية اجراءات حيال الكثير من القضايا وان الحكومة نفسها تخالف القوانين وان قرارات المحاكم لا تنفذ وان اموال النهب في تصاعد والاموال المخصصة للمشاريع الرأسمالية في تناقص . وان الوزارات لا ترد على الاستيضاحات وان هذه الوزارة غير متعاونة مع ديوان المحاسبة كأن ديوان المحاسبة من حكومة اخرى فوزارة البلديات جاءها (٢٥١) استيضاحاً ولم ترد على اكثرها ، بقي لديها (١٧٤) . وزارة المالية (١٢٣) استيضاح بقي لها (٥٧) . وزارة الصحة (١٢٢) وبقي لديها (٣٤) وأن التربية والتعليم (١٢١) بقي لديها (٣٣) الربع ، وزارة البريد (٦٦) وبقي لديها (٣٣) بقية الوزارات (٤٣١) وبقي لديها (٢١٢) استيضاحاً ويضطر الديوان لارسال (٣٥٣) تأكيداً على الاستيضاحات .

ويؤكد ديوان المحاسبة ان قضايا قيمتها اكثر من ٢٣ مليون دينار لدى (النقل / المالية / التموين / الضمان) هي اموال ضائعة ومنذ عشرين سنة ويصعب تحصيلها والسؤال لماذا يصعب تحصيلها في ظل حكومة وقانون وحقائق . لماذا يصعب مسامحة الفقراء في اشياء كثيرة واحد ربما يتكلم كلمة يعتقل من اجلها ، اما ن ينهب فانه يصعب تحصيل الاموال منه بينما الاموال العامة تصل فيها الحكومات الى نتيجة (يصعب تحصيلها) . كيف تقبل على نفسها (الدائرة التجارية في التلفزيون) قبول شيكات غير مصدقة ؟ وكيف تقبل الحكومة كفلاء اجانب لسلف الافراد . انه التواطؤ في شبكات اللصوصية بكل معنى الكلمة .

انظروا معي هذا الرقم (٤ر٠٤٧ر٥٥٤) ديناراً بقايا مدورة حتى ٩٢/١/١ حصل منها عام ٩٢ (٧٧٦ر٨٠٥) دينار ماذا يعني ذلك لكل قاريء للارقام ؟! .

ولعل نقطة هي من اخطر ما يجب التنبه له ان التقارير تقول (ان وزارة المالية لم يكن لديها سجلات منظمة حسب الاصول) انه السر وراء السلب والنهب بل ان التزويد واقع فيما يستعمل من اوراق ودفاتر .

انظروا الى وزارة التموين بلغ عدد قضاياها حسب تقرير ديوان المحاسبة (١٠) قضايا قيمتها (٨٠٤) مليون دينار + (١٨١ر١٠٥) مليون دولار وهي مرفوعة منذ عام ١٩٩٠ ولم يبت فيها حتى الان .

اكتفى بما قلت واترك لكم الاجابة على اسرار التعيينات وغموض الاجراءات وتراجع الايرادات وعدم الاخذ بتوصيات ديوان المحاسبة الذي ادعو الى اسناد المهمة فيه لرجل وطني امين شريف شجاع بكل معنى الكلمة في ظل حصانة تحفظ شجاعته وقوته وأؤكد على ضرورة وجود لجنة برلمانية دائمة للتحقيق في قضايا المال العام سائلاً المولى عز وجل ان يحفظ بلدنا من كل مكروه .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد منير

السيد منير صوبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس . الزملاء النواب بصفتي عضو في اللجنة المالية فإنني اؤيد كل ما جاء في تقرير اللجنة وادعو زملائي النواب للموافقة على جميع توصيات اللجنة الواردة في تقريرها .

اننا ونحن نناقش تقارير ديوان المحاسبة للاعوام (٨٧-٩١) يجب علينا أن نؤكد على أن المحافظة على المال العام سواء كان ذلك بترشيد الانفاق والصرف او بتحصيل حقوق الدولة المالية هم ومسؤولية مشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وعلينا في السلطتين أن نتخذ الاجراءات الكفيلة بإيقاف نزيف المال العام وايجاد العلاج اللازم والالية الملائمة لعدم تكرار ما حصل خلال السنوات السابقة بالاستفادة من الماضي ومشاكله .

كما وإنني مع الزملاء الذين طالبوا بضرورة حصر وتصنيف المبالغ المطلوبة وعمل قوائم وتبويبها من حيث الحجم والشرائح المدينة للدولة حتى يتم دراستها واتخاذ اللازم بحيث يتم اعفاء الشرائح من ذوي الدخل المحدود في المبالغ التي تتعلق بالصحة العامة وديون المعالجة وبقايا التأمين الصحي اما من ناحية استنزاف المال العام من قبل الشركات المتعثرة والتي تدل تقارير ديوان المحاسبة على استمرار تعثرها وعدم جدوى دعمها وهدر المال العام من اجلها فإنني اطالب السلطة التنفيذية بضرورة وقف هدر المال العام في دعم هذه الشركات والعمل على تصويب اوضاعها وتصفيتها إن لزم والعمل على تحصيل اموال الخزينة او الممكن منها من قيمة الشركات التي يتم تصفيتها .

اما من ناحية المخالفات الإدارية فإنني مع الزملاء في أن الفساد الاداري والتجاوزات الإدارية ومخالفات الانظمة والقوانين هي المقدمة والخطوات الاولى للفساد المالي والتجاوزات المالية وانني أطالب بضرورة إيجاد علاج ووقف المخالفات والتجاوزات الادارية والتاكيد على استقلالية وحصانة ديوان المحاسبة ليتمكن من القيام بدوره بحرية .

وفي النهاية ادعو الزملاء النواب لدعم توجهات وتوصيات اللجنة المالية وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس :

شكراً لكم ، السيد بدر الرياطي .

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

ما كنت أود الحديث كعضو في اللجنة المالية ، ولكني وقد رأيت زملائي في اللجنة قد تحدثوا في نفس الموضوع بالرغم من توصيات اللجنة وقوتها . رأيت أن أدلي بدلوي وأن ابدي بعض الملاحظات .

معالي الرئيس ، الاخوة الاكارم .

يمكننا جميعاً أن ننعي الفساد والمفسدين والحديث حول هذا الموضوع لا يمكن أن ينتهي . فالدوائر التي عشعش فيها الفساد واستشرى أكثر بكثير من تلك التي وردت في التقارير وأكاد أجزم انه ما من وزارة او مؤسسة أو دائرة من الدوائر إلا واصابها طلٌ إن لم يصبها وابل حتى تلك التي أحدث فيها وحدات للرقابة الداخلية وقيل بأنها فاعلة . وسوف تنبئنا الأيام القادمة عن فساد مالي وإداري وأخلاقي بعضه وصل الى المحاكم . لم تنبئنا به التقارير وعند ديوان المحاسبة ودائرة الرقابة والتفتيش والاجهزة الامنية الخبر اليقين .

وسوف اكتفي بالتعميم وأترك التخصيص للدورة العادية القادمة إن شاء الله .

معالي الرئيس ، الاخوة الافاضل ،

بالاضافة الى ما ورد في تقرير اللجنة المالية وما سبقني بالحديث إليه أخوة افاضل أود أن أشير الى النقاط التالية :-

١- التعيين للمناصب القيادية يجب ان يتم وفق أسس ومقاييس بعيدة كل البعد عن الواسطة والمحسوبية والترضيات وشراء الضمائر والهواجس الامنية . وصدق الله القائل في كتابه الكريم : « إن الله اصطفاه عليكم وزادهُ بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم » .

والقائل : « إن خير من استأجرت القوي الامين » .

٢- تعبئة الشواغر والاحداثات يجب ان يتم تعبئتها بعيداً عن هيمنة المدراء المحاسيب حتى لا يزداد الطين بله فتمتلي هذه الدوائر أو تُملك للمحسوبين عليه . لأني أعرف كما يعرف غيري بأن بعض الدوائر أصبحت حكراً على طائفة معينة من الناس أو طبقة بعينها أو أبناء بلد دون غيره .

٣- القرارات التي تتخذ من قبل وزير أو مدير أو رئيس دائرة يجب أن لا تنقض من قبل من يخلفه إلا إذا ثبت أن هناك تلاعب أو فساد يحدد من قبل ديوان المحاسبة أو دائرة الرقابة والتفتيش حتى يبقى لهذه القرارات حصانتها . ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم ولا يصح في هؤلاء قول الحق سبحانه ((كلما جاءت أمة لعنت أختها)) .

٤- دوائر الرقابة الداخلية يجب أن لا تتبع مباشرة لرئيس الدائرة حتى لا يكون هو الخصم والحكم .

وشكراً . /

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

- ان الجهد الذي قام به موظفوا ديوان المحاسبة واعضاء اللجنة المالية جهد يستحق التقدير مع أنه يدخل ضمن اتقان العمل الذي يرضى الله عنه ورسوله .

ولكن هذا الجهد الذي كشف عن الكثير من العيوب والتقصير في المحاسبة والمتابعة في تحصيل المال العام ان لم يجد الاهتمام من قبل المسؤولين فسيكون جهداً ضائعاً يُسبب الندم عند من قضى ساعاتٍ طويلة للكشف عن مثل هذه العيوب .

- ثم ان نظام العقوبات الذي يمكن ان يُطبق ضد المخالفين والمقصرين ان لم يصل الى درجة الرّدع فسيؤدي الى الخلخلة في نظام البلد وهذا ما لا نحبه ، حيث ان الفساد الاداري والمالي لهما دور كبير في ضعضعة الكثير من دول اوروبا في القرن الثامن عشر وكان لهما دور اكبر في التّسبب للدولة العثمانية باسم (الرجل المريض الذي يحتضر -ناهيك عن اننا نعيش الآن عصر هيمنة يهودية وعالمية واخطار خارجية لا حصر لها ، فالعوامل التي تسبب في ضعف البلد خارجية ، فما هي داخلية ايضاً ، الطريق محفوف بالمخاطر .

- ثم يستطيع المرء ان يستخلص الاسباب التي ادت الى الاوضاع المالية والادارية المتردية وهي تراكمات الاخطاء الادارية التي كانت تؤدي الى وضع الرجل غير المناسب في وظائف هامة في الدولة ، وهذا العدد غير قليل فتح الباب على مصراعيه امام المحسوبية والواسطة ونال عهد الديمقراطية نصيب من ذلك حيث ان الذي يكون في منصب متقدم لا يعتبر نفسه مسؤولاً بجميع الاردن انما لمنطقته فقط وذلك ليكسب شخصياً في مستقبل ايامه فتبقى المناطق والاقاليم التي تعيش في دائرة الظل والنسيان تعاني الظلم والحرمان حتى تفشت فيها البطالة الى درجة قياسية فمنطقة مثل المحافظة الجديدة عجلون مثلاً ، يوجد فيها عاطلون عن العمل بمقدار (٣٠٪) من سكانها .

وهنا اخواني لا بد من الاشارة الى ان اقامة العدل في المجتمع الاسلامي وحتى في المجتمع الديمقراطي ليست من الامور الطوعية التي تترك لمزاج المسؤول وهواه . انعدام العدل يقابله تفشي الظلم الذي تنطوي عليه النفوس حتى اذا وصلت الى هذا المستوى لا سمح الله فالنتائج غير سليمة فلا بد من الاستدراك .

- ايها الزملاء . اننا نسير بخطئ واسعة نحو تشكيل مجتمع الاقطاع الذي ساد اوروبا في عصور خلت وتشكل المجتمع معها من طبقتين ، الاسياد والعبيد ، وهكذا فإن مجموع الموظفين من عسكريين ومدنيين والمزارعين وغيرهم الذين يشكلون (٩٥٪) من المجتمع يعملون ويجدون لصالح الخمسة

بالمئة الباقية .

– أُعطي مثالاً واحداً على الممارسة الخاطئة ومؤداها هدر المال . وهو ان احد رؤساء الوزارات السابقين يدخل على مدير مكتبة المؤثث حديثاً فلا يُعجبه أثاث المكتب فيصرف له (٦٠) الف دينار ليجدد اثاثه وما كان من مدير المكتب الا ان اشترى بخمسمائة دينار مزهريات وزهور والباقي يتصرف به كما يريد .

– لذلك اجدها فرصة ان اذكر اعضاء الحكومة الجديدة وهي في بداية تسلم السلطة وبداية تعيين الموظفين الجدد اذكرهم وأناشدهم واستحلفتهم بالله ان يجادلوا جاهدين وضع حد للممارسات الخاطئة وذلك للقضاء ، على الداء الذي استشرى في المجتمع وهو داء الواسطة والمحسوبية فيكونون بذلك قد تقدموا بخطوات واسعة نحو ارساء قواعد الحق والعدل وبالتالي نحو ارساء اسس القدوة الحسنة لمن سيأتي بعدهم من مسؤولين وهذا الامر صعب على النفس ولكن كل المعالي ثقيلان (اناسند عليك قولاً ثقيلاً . ومع استمرار الممارسة الصحيحة ايها الاخوة يتكوّن في النفس البشرية ما يسمى بالردع الذاتي (المراقبة الذاتية) التي تحول بين المرء وبين الممارسة الخاطئة .

والله اسأل ان يوفق ولاة امورنا لخدمة البلد لما فيه الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي نائب رئيس المجلس : عليكم السلام ، السيد سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : نقاط سريعة ، الحقيقة الزملاء غطوا الامر تغطيه كاملة فيما يتعلق بمناقشة تقرير ديوان المحاسبة ، ما اريد ان اقوله :

اولاً : فيما يتعلق بديوان الخدمة :

في التقارير اللي بين ايدينا لديوان الخدمة المدنية ، في التقارير التي بين ايدي المجلس الان ، وفي ما يصدر عن ديوان الرقابة والتفتيش واضح ان هناك تجاوز وتطاول على حق الاردنيين في التعيين من قبل من هم في موقع القرار الى صالح آخرين ليسوا اصحاب حق ، والواضح ايضاً ان هذا التجاوز يتنامى يوماً بعد يوم لغياب الحسيب والرقيب عن من هم في موقع القرار في هذا الامر .

اطلب من الحكومة اصلاً ، وهذه الحكومة تحديداً ان تبدأ بتصويب جذري لموضوع التعيينات التي تمر من خلال ديوان الخدمة المدنية ، واعتقد ان على الحكومة ان تبدأ بالتصويب وان تعتبر هذا العام عام التصويب ، بحيث ان لا نتحدث عن نظم جديدة ، اسس جديدة للتعيين وكلما تعقدت الاسس ، كلما كان هناك مداخل لمن يريد ان يتطاول على حق الشعب الاردني في التعيين ، انا اعتقد ان الاساس الي يجب ان تعتمده الحكومة في هذا العام ، هو اساس الاقدمية فقط ، يا اخوان انا الان قدمت لنائب رئيس الوزراءكشف بثلاثين مواطن اردني ، واحد

منهم خريج توجيهي عام ٨٢ ، مواطن مواظب كل سنه بيقوم بتعليمات ديوان الخدمة ، بيجدد طلبه حسب الاصول ، بيسافر من حلاوة في عجلون الى ان يصل الى الديوان في الشميساني من سنة ٨٢ ، يقوم بمواطنته خير قيام ، من ٨٢ الى ٩٤ (١٢) سنة ، لازم يصير عمره (ستين) حتى تعينه الحكومة ، قرب يتقاعد هذا ، خافوا ربكم ، هذه قائمة انا مقدمها لنائب الرئيس كلها اشخاص حتى (٩٠) ، انا اطلب من الحكومة الرشيدة في هذا العام ، ان تضع الاسس جانباً وتقول :

من وقع عليهم الظلم قبل (٩٠) وليأتوا وليعينوا ، هذا واحد .

والنقطة (ب) المتفرعة منها : ما بيجوز ان نقرأ ورق ونغلق الورق مثل ما قالوا الاخوان دون ان نتخذ اجراء ، يجب ان يكون هنالك عقاب ، هذا اولاً .

ثانياً : فيما يتعلق بقرار مجلس النواب بالموافقة على توصية اللجنة المالية في الموازنة . ان تشكل لجنة محايدة لمراجعة تصفية بنك البتراء ، اللي اشار اليها الاخ فواز الزعبي ، وافق المجلس على هذه التوصية واصبحت قرار ، وتعهد دولة رئيس ا لوزراء بأن تبدأ هذه اللجنة اعمالها ، انا اعتقد ان هذه اللجنة لم تبدأ اعمالها حتى الان وربما لم تشكل بعد .

نتمنى ايضاً على الحكومة ان تشرع هذه اللجنة وان لا نأتي للدورة العادية لنسأل عن مصير هذه اللجنة ومصير هذه التوصية .

النقطة الثالثة ورد في توصيات اللجنة المالية ، انه كل شركة فيها (٥٠٪) او اكثر مساهمة للحكومة يجب ان تخضع لرقابة ديوان المحاسبة ، بما فيها البنك المركزي ، انا اعتقد ان بداية البنك المركزي من العيب علينا ان البنك المركزي لا يخضع لمراقبة ديوان المحاسبة حتى هذه اللحظة .

ثانياً : فيما يتعلق في المال العام ، انا اختلف مع الاخوان في اللجنة المالية ، اينما وجد قرش للخزينة ، للمال العام ، يجب ان تكون يد ديوان المحاسبة طائلة وتصل هذا القرش لتطمئن على اوضاعه ، تعديل على توصية اللجنة المالية انه اينما كان هناك مساهمة للحكومة في اي شركة او مؤسسة عامة ان يكون ديوان المحاسبة موجود في هذه الشركة وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس المحترم ، النواب السادة المحترمون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن المطلع على تقارير ديوان المحاسبة ، وتوصيات اللجان المالية المتعاقبة يثور في ذهني جملة من التساؤلات :

١– من المسؤول عن هذا الهدر للمال العام الذي يبلغ مئات الملايين وأين الحكومة الموقرة

واجهزتها المختلفة عن تحصيل وصيانة المال العام . هناك من مئات القضايا لم تعرض على القضاء ، ما عرض منها على القضاء لا تنفذ فيه أحكام القضاء ، والامور سائبة بلا رقيب ولا حسيب .

٢- إن تحسين مستوى الرقابة والاداء في تحصيل المال العام يوفر الكثير على الوطن والمواطن ، لكن الحكومات المتعاقبة تتسابق في فرض الضرائب واخرها ضريبة المبيعات ، مع ، ان شيئاً من حسن التحصيل يمكن ان يؤمن للخزينة اكثر بكثير مما تؤمنه ضريبة المبيعات مثلاً التي أثقلت كاهل المواطن واحدثت اضطرابات في حركة السوق .

٣- هل هنالك مؤسسات وأشخاص فوق سلطان الحكومة تعجز الحكومة عن تحصيل الاموال المستحقة عليهم للخزينة .

٤- أين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الموقرة لتنفيذ ما دون من توصيات اللجان المالية وقرارات ديوان المحاسبة .

٥- ما معنى أن تمارس بعض المؤسسات أعمالاً مالية دون قيود محاسبية أو دون الاحتفاظ بهذه القيود أو عدم دقة هذه القيود كما في وزارة المالية وكما في المنظمة التعاونية ثم تشكل لجان للتدقيق ويمضي الامر دون أي اجزاء يصون المال العام ويحاسب المسؤولين عن هذه المارسات المحاسبية الخاطئة .

٦- كيف تقدم المنظمة التعاونية تسهيلات زائدة على السقوف المقررة وصرف اعلاف زيادة على المقرر وعدم تحصيل الذمم المستحقة للمنظمة مما ادى الى افلاس هذه المنظمة . ماذا فعلت الحكومة ازاء ذلك ؟ وكيف يضيع المال العام بهذا الشكل ، ومن الذين قدمت لهم هذه القروض والتسهيلات ، ومن الذي قدم لهم ذلك ، ولماذا لا تحول هذه القضية الى النائب العام . ومثل ذلك حال البنك التعاوني ، الذي أفلس أخيراً .

٧- يتضح من التقرير عجز الحكومة عن تحصيل الاموال العامة بالمستوى المناسب وعجز قانون تحصيل الأموال الأميرية وقد اوصت اللجنة المالية بتطوير هذا القانون والطلب من الحكومة أن تسرع في تقديم مشروع بذلك ، الم يكن هذا القانون اولى من قانون ضريبة المبيعات ، وأكثر منه تحصيلاً للخزينة إذا كانت القضية حاجتنا الى المال .

٨- أوصت اللجنة المالية بأن تقدم وزارة التموين موازنة الاتجار للمجلس في الموعد القانوني اي في الدورة الاولى سنوياً واستجابت الحكومة السابقة واتخذت قراراً بذلك . إلا أن وزارة التموين لم تتقدم بذلك حتى الأن ماذا يعني ذلك ؟ وإذا لم تتقدم الوزارات بذلك حتى الأن مضطرون لاستجواب معالي وزيرها وطرح الثقة فيها ولعل من المناسب ان معالي وزير التموين الان هو رئيس ديوان المحاسبة السابق ، فنأمل ان ينفذ ما أوصي به .

٩- هنالك العديد من المؤسسات العامة وعلى رأسها البنك المركزي لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة ، وأنا اطالب باخضاع كل مؤسسة عامة لهذه الرقابة وأولها البنك المركزي .

١٠- الحاجة الماسة الى تطوير قانون ديوان المحاسبة بما يضمن تفعيله وتحصين رئيسه ، والاستقلال المالي والاداري لهذا الديوان وبالسرعة الممكنة .

١١- تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش وأن يصدر بقانون يحقق له الاستقلال الاداري والمالي وان تحصين ، رئيسه كذلك .

١٢- أنا أتساءل لماذا ديوان المحاسبة ولماذا تقدم هذه التقارير ولماذا يزعج النواب والحكومة بدراسة ومناقشة هذه التقارير إذا كان الأمر يبقى في دائرة الكلام الذي لا يؤدي الى عمل ، فالحكومة مدعوة بالأخذ بتوصيات اللجنة المالية ومناقشات السادة النواب ونحن بانتظار ذلك .

١٣- أما قضية التعيينات فالفساد فيها عجيب وغريب . فمع كثرة الانظمة والتعليمات والأسس إلا أن الممارسات تقوم على اسس اخرى من المحسوبية والعلاقات الخاصة ، والتمييز بين المواطنين وانه تحته خط وأنا هنا ادعوا الى تشكيل لجنة تحقيق من مجلس النواب للبحث في التعيينات التي تمت منذ مطلع هذا العام وشكراً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي نائب رئيس المجلس : الشيخ ابو زنط .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، نظراً لضيق الوقت ، سأختصر كلمتي :

والبند ٤ تقرير اللجنة المالية الموقرة يقول : عدم تنظيم مستندات الصرف بالحوالات المالية حسب الأصول ، وعدم وجود الرقابة المالية على صندوق التأمين الصحي ولئن أهملت الحكومة تنظيم مستندات الصرف بالحوالات المالية فهل يتساءل عن العناية بالصرف الصحي الذي يشكو من آلام الإهمال آناء الليل وأطراف النهار ؟

وتذكر اللجنة في نهاية ص ٦ خلو تقارير ديوان المحاسبة من اي إشارة تعزل على رقابته على إيرادات ونفقات البنك المركزي ويعتبر ذلك مخالفاً لأحكام المادة ١١٩ من الدستور ، فبأي حق يقع ذلك ؟ ومن المسؤول عن ذلك التقصير ؟ أطالب الحكومة بالجواب الشافي الكافي وليس جواباً بلغة الاختزال نريد من ديوان المحاسبة ان يزود المجلس الكريم بقائمة بأسماء المجرمين المفسدين في المال العام سواء كان اختلاساً او تزويراً أو إهمالاً أو تلاعباً بالمال العام ومن هم المفسدون الذين حولهم ديوان المحاسبة على الإدعاء العام ، وما نتيجة تلك الاحالة ؟ فهل كتب على ملفات جرائمهم في الاختلاس والتزوير وتحفظ وتحفظ ، أم التحايل برأهم من الذنوب والعيوب ؟

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

أدعوا المجلس الكريم لإلقاء نظرة تأملية في البيان الذي يقدم للمجلس الكريم (٥٤) مؤسسة ووزارة .

حيث ينص في العمود الأول على وجود (٨) دوائر . يوجد فيها رقابة داخلية فاعلة ، وليس بينها رقابة وزارة واحدة ،. (٨) على (٥٤) المعدل تقريباً (١) على (٧) له رقابة ونص ذلك البيان في العمود الثاني على ٣٢ دائرة ووزارة ، حيث يوجد فيها رقابة داخلية يمكن غير فاعلة ، أي الهدف من وجودها رفع العتب ويلاحظ ضمن العمود الثاني دوائر ومؤسسات ، الانفاق فيها بسخاء ومن تلك الدوائر والمؤسسات :

١- سلطة الطيران المدني .

٢- الملكية الاردنية (البنت المدللة لدى الحكومة) .

٣- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

تلك البنت المدللة رقم واحد ، لأنها تمثل لسان الحكومة ، ولا تمثل لسان الدولة ولا تمثل آلام الشعب وآماله ، بل يغطي التلفزيون نحنحة الحكومة وعطستها وقحتها ، في الوقت الذي ينشر التلفزيون واحد في المائة من كلمات النواب وينشر من كلمات السادة النواب (١٩) لكن بمنشار النجار لأجل ذلك كانت الرقابة فيها اي في مؤسسة التلفزيون غير فاعلة حتى لا تسأل عما تفعل ...

٤- وزارة الاعلام - فيها رقابة غير فاعلة .

٥- مؤسسة الضمان الاجتماعي فيها رقابة غير فاعلة .

٦- وزارة التربية فيها رقابة غير فاعلة .

٧- الجامعة الأردنية فيها رقابة غير فاعلة .

٨- وزارة الخارجية فيها رقابة غير فاعلة .

٩- وزارة الأشغال العامة فيها رقابة غير فاعلة .

١٠- أمانة عمان الكبرى حتى تتسع حدائقها الجميلة وديكورها الانيق على حساب الام الشعب .

١١- حتى وزارة المالية أمُّ المال وابوه حفظاً وائتمانا وإدارة وحسبي ان اخاطب وزارة المالية في ذلك الإهمال رغم صداقتي بمعالي رأسها الذي يعشعش في وزارة المالية ينطبق عليه قوله تعالى (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ، وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون) .

العمود الثالث : من ذلك البيان دوائر ووزارت ليس فيها رقابة داخلية على الاطلاق ومكتوب على الاطلاق في البيان للجنة المالية الموقرة وعددها (١٤) وزارة ودائرة من مجموع (٥٤) ، الى اذا تصورنا بيتاً مساحته (٥٤) متراً مربعاً ، فلم يوجد فيه عناية ومسؤولية ، فما مصير ذلك البيت سوى أن يشرد اطفاله وفي قارعة الطريق يتسولون ثم يؤدي الأمر الى الطلاق والفراق بين الزوجين ومن ثم يصبح ذلك البيت دماراً ووبالاً على ساكنيه وإليكم اخوتي نماذج من المؤسسات والدوائر التي نحكم فيها ، بل حكم عليها في سراديب حكم عليها بالاعدام مع التنفيذ على الرقابة .

معالي نائب رئيس المجلس : يا سيدي الشيخ اختصر يعني هذا الكلام لغو ، كثير وطولت اكثر من اللزوم .

السيد عبد المنعم ابو زنط : يا ابي محمد ، اسمع :

(اعدلوا هو اقرب للتقوى)

معالي نائب رئيس المجلس : رجائي اختصر .

السيد عبد المنعم ابو زنط : راجع سجلات الاخوة المتكلمين ، واعطيني اوسطهم ، اوسطهم لا اعلاهم .

١) مؤسسة النقل العام الليلة الفائتة يراجعني ، احد سائقي باصاتها ، مُعصب العين بسبب عملية جراحية ، فيوقفون راتبه ، ومعنى ذلك كانهم يقولون له إما أن تنتحر وإما ان تحول زوجتك واطفالك إلى متسولين .

٢) وزارة الصحة المسؤولة ايضاً لا يوجد فيها مسؤولية على الاطلاق وهي مسؤولة لا يوجد فيها رقابة فعلية على الاطلاق .

فلا غرابة بعد ذلك ان يظل مستشفى البشير وحيداً يتيماً لاستقبال مرضى حوالي مليوني من البشر في العاصمة وضواحيها ...

٣) وزارة البريد والاتصالات لا يوجد فيها رقابة داخلية على الاطلاق للذلك : انتهى المجلس الحادي عشر ، وربما ينتهي الثاني عشر وانا اطالب خلال خمس سنوات وزارة البريد بفتح مكتب بريد بين حيٍّ نزال والأخضر حيث يوجد فيها حوالي مائتي الف نسمة .. والنتيجة ، إنك لا تسمع من في القبور ..

٤) وزارة التعليم العالي ، ليس فيها رقابة داخلية على الاطلاق . وذلك لتحجز البعثات لأبناء الذوات .

٥) وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، لا توجد فيها رقابة داخلية مطلقاً .

٦) سلطة المياه ، وكذلك وزارة المياه والري ليس فيها رقابة داخلية مطلقاً .

لذلك لا غرابة إذا روجع النواب بشكاوي الشعب لعدم تأمين المياه الى بيوتهم .

وربنا يستر عندما يأتينا غداً شلومو ومردخاي وشارون ورابين وشمعون بيرز .

٧) أما وزارة السياحة ، فليس فيها رقابة داخلية مطلقاً وتلك بشرى سارة لسياح اسرائيل المزعومة حتى يوصلوا إلينا وباء الايدز القادم على الطريق من خلال التطبيع بعد التوقيع حيث جنازة التشييع ، والدفن ليس في سحاب بل في البحر الميت .

وسوف يكون استقبال العزاء للرجال على جسر الملك حسين ، واستقبال النساء للعزاء على جسر الامير محمد وإني لمعذور عندما أرد على تبريكات بعض السادة النواب للزملاء الجدد من الوزراء لأقول لهم بقلب مفعم بالحزن والأسى .

أقدم إليكم أيها الزملاء الوزراء خالص العزاء وأعانكم الله على خيرها وكفاكم الله

شرها لانكم ورثتم تركة مثقلة بالهموم والغموم والغيوم بل ومثقلة بالسموم . والعياذ بالله .

وزراة التموين وإهمالها في صيانة المال العام .

حيث ورد في ص (٦) من تقرير اللجنة المالية الموقرة أن وزارة التموين لم تقم .

معالي نائب رئيس المجلس : دقيقة واحدة يا شيخ ، اكثر من دقيقة لن اسمح لك .

السيد عبد المنعم ابو زنط : لا اله الا الله ، وكلمتين لكلمة لا اله الا الله .

معالي نائب رئيس المجلس : توكل على الله .

السيد عبد المنعم ابو زنط : وكلمتين للديمقراطية ، ان وزارة التموين لم تعرض على المجلس الكريم حساب الاتجار لعامي ٩٣ و ٩٤ على مجلس الأمة في الموعد المقرر .

وهنا أتساءل ، لماذا إذا زاد المواطن قرشاً واحداً في تسعيرة مادة تموينية تقيم وزارة التموين الدنيا على رأس المواطن دون أن تقعدها ، ومن ثم يؤخذ المواطن بالتواصي والأقدام ويقدم الى القضاء .. لكن من الذي سيقدم وزارة التموين الى القضاء ، آمل من معالي الاخ عادل القضاه ان يوفر علينا ذلك العنت وذلك المجهود ، لنرى نزاهة وعدالة وصيانة المال العام لأجل ذلك ، أطالب الحكومة ممثله في وزارة التموين لتزويدنا بكشف حساب مفصل عن حساب الاتجار بكل مادة تموينية تتبناها وزارة التموين .

وبخاصة المواد التموينية الأساسية من قمح وطحين وسكر ورز وزيت زيتون ، والحليب كذلك نريد من وزارة التموين أن تزودنا بكشف حساب عن سعر الكلفة لسائر المحروقات من بنزين وسولار وكاز ، وكم إجمالي الأرباح التي تحصلها الحكومة من دماء الشعب ؟

معالي نائب رئيس المجلس : انتهي يا شيخ خلص كافي ، اطلب اليك عدم الكلام يا شيخ ابو زنط ، الشيخ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس . عندي اكثر من اقتراح اعرضه على المجلس الكريم ، ولكن بداية اقول : ان هناك خللاً ما قد وقع عندما نناقش في عام ١٩٩٤ تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ ، عام ٩٤ نناقش فيه اعمال الديوان عام ٩١ ، ففي هذا خلل ما ، ولذلك اقترح على المجلس الكريم ان يتخذوا قراراً بالزام الحكومة ، بان يقدم تقرير ديوان المحاسبة لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ وفقاً للدستور هذا ناحية .

الناحية الثانية : انا اناشد الحكومة بأن تدبر امر هؤلاء المطالبين الذين تطالبهم وزارة الصحة بدفع مبالغ معينة ، ومعظهم من الفقراء ، والدولة تتجه الى التامين الصحي الشامل ولذلك عندما تعفيهم حتى لو اجراء شكلي ، جاءت الى وزارة الصحة فأعطت من الخزينة

بمقدار ما تطالبهم حتى تسكر قيودهم ، فيكون هذا افضل .

الامر الثالث : كما نطالب الموظفين ، موظفي الحكومة بالاعتدال والاخلاص في اعمالهم ، كذلك فأننا نطالب موظفي ديوان المحاسبة وان تكون عليهم رقابة كذلك .

انا اقول لكم ايها الأخوة ان احد موظفي ديوان المحاسبة الذين تقاعدوا ، وعادة الموظفين انهم اذا تقاعدوا يتكلمون الصحيح ما بيحكي الصحيح الا بعد ما يتقاعد ، الموظفين كبيراً أوصغيراً للاسف الشديد احدهم حدثني بأنه كان مندوباً لديوان المحاسبة في احد المؤسسات الكبرى في هذا البلد والتي نحترمها ، قال لي بالحرف الواحد : جاءني امر بصرف ، يصرف الى فلان ولا اريد ان اذكر الاسم (اربعين) الف دينار لماذا ؟

لا ادري ، لا يعمل بهذه المؤسسة ، وهو رجل اعلام ، (اربعين) الف دينار تصرف له دون ان يكون هناك مبرر لهذا الصرف ، فيا ديوان المحاسبة لماذا لا يكون هناك مراقبة واعطاء حصانة لموظف حتى لا يقع في اخطاء لو ان ديوان المحاسبة الان فتش على هذا الموظف ، اخشى على هذا الموظف ان يحال الى المحاكمة ، رغم انه لا يستطيع ان يتكلم لانه شخصية عظمة الذي اخذ (اربعين) الف دينار من هذه المؤسسة .

اقتراح اخر ، لماذا يكون هناك تأكيدات كثيرة للوزارات وللمؤسسات من ديوان المحاسبة ، ولا تستجيب تلك الوزارات ، السبب في ذلك ان خللاً ما في التشريع ، ليس هناك الزام وقد سمعت من معالي وزير التموين الذي كان اميناً عاماً أو مديراً عاماً لديوان المحاسبة ليس هناك إلزام للوزارات ، ولذلك يجب ان يكون هناك تشريع ، وقبل التشريع ان نأخذ توصية وقرار نلزم الحكومة ايها الاخوة بأن اي مؤسسة لا يجوز ان تتواطأ او تتأخر اكثر من تأكيدات ، واي مؤسسة أو وزارة تأتيها ثلاثة تأكيدات فأكثر ولا تستجيب لطلب ديوان المحاسبة . اقترح على المجلس الكريم ، او اطلب من ديوان المحاسبة ان يحيل هذا الوزير او يحيل المدير العام ، تلك المؤسسة الى النائب العام لينال جزاءه ، يا ريت انه كذلك يتخذ مجلس النواب قراراً باعفاء هذا الوزير .

رابعاً : لا يجوز ان تقتصر مراقبة ديوان المحاسبة على القطاع العام فحسب ، انا اسمع ايها الأخوة من بعض المسؤولين في ديوان المحاسبة ، ان هناك خللاً ما في الشركات وهناك ايضاً المجلس الكريم ينادي فيقول : بضبط الانفاق في القطاع العام ، ولكن يجب ان نضبط الانفاق في القطاع الخاص ،مدراء الشركات يخرجون الى الخارج فيصرفون ألوف مؤلفة من الشركات ولا حسيب ولا رقيب ، يجب ان تشمل الرقابة هذه الشركات ، خصوصاً مسؤولين في تلك الشركات وان هذه النفقات يجب ان تكون تحت اعين ديوان المحاسبة والسلام عليكم .

معالي نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : معالي الرئيس .

ان اي تعلميات جديدة لأسس التعيين

كما هو مقترح من الحكومة يعطي المبرر للوزير ان يقدم فلانٌ على علان . لذا اقترح ان تعتمد الأسس التالية في التعيين :-

اولاً : اقدمية التخرج .

ثانياً : التقدير العام بالنسبة الى الطالب .

ثالثاً : ان تكون المسابقات بين الخريجين على مستوى المملكة وليس على مستوى المحافظة واللواء .

رابعاً : ان تعطى نسبة في التعيين الى الخريجين قبل عام ١٩٨٤ وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس ، حقيقة نحن نتحدث عن تقرير ديوان المحاسبة ، مع احترامي لكلمات الاخوة النواب ، واللي تم فيها تجاوز كثير عن تقرير ديوان المحاسبة ، نحن نتكلم عن تقرير ديوان المحاسبة من اعوام ٨٧ الى ٩١ ، الدولة مؤلفة من وزارات ودوائر ، ويوجد مخالفات ولهذا وضعت القوانين والانظمة حتى تحد من هذه المخالفات ، ونحن يجب ان نتعظ من هذه التقارير الماضية لتصويب المستقبل ولذلك اعتقد ان ما جاء في تقرير اللجنة المالية وخاصة بما يتعلق بديوان المحاسبة ، وهو العين التي يجب ان تراقب اجهزة الدولة والتي هي متواجدة في جميع اجهزة الدولة ، ان تحصن هذه الدائرة وتعطي قانون كما هو مقترح لتحاسب وتتخذ القرار فوراً ، ولا ينتظر لحين تقديم تقرير الى المجلس ، والمجلس يتخذ القرار ، يجب ان تتم المحاسبة حين وقوعها ، ويجب ان يعطى ديوان المحاسبة السلطة لتمويل المخالف فوراً للمحاسبة ، ولذلك اقترح ان يتم التصويت وخاصة على مادة ديوان المحاسبة التي اعتقد انها هي التي تستطيع ان تحل المشاكل في المستقبل ، واقترح ان يصوت على تقرير اللجنة المالية وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، السيد سالم الزوايدة .

السيد سالم الزوايدة :

شكراً معالي الرئيس . بداية اتوجه بالشكر للجنة المالية لما بذلوه من جهد في اعداد هذا التقرير .

كما اتوجه بالشكر الى ديوان المحاسبة رئيساً وفريق عمل على الجهد الطيب الذي بذلوه في اعداد هذه التقارير التي أوضحت وبينت ا لعديد من المخالفات والتجاوزات التي تصدر عن مؤسسات الدولة المختلفة ، والتي جاءت هذه التقارير لتضع اليد على هذه التجاوزات للوصول الى المرحلة التي نستطيع فيها على الأقل الحد من هذه التجاوزات التي أثرت وما زالت تؤثر على اقتصادنا وحياتنا اليومية ، لذلك فأنني ارجو ان تسمحوا لي بتقديم ، المقترحات التالية :

١. التأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ توصيات اللجنة المالية من قبل الحكومة حتى نضمن بأن ما يقال تحت هذه القبة سيجد طريقة الى الحل والمتابعة لدى السلطة التنفيذية - لا أن يبقى رهين الادراج في المكاتب .

٢. أن يطال عمل ديوان المحاسبة وتدقيق جميع المؤسسات ا لعامة وشبه الحكومية ، وشركات الامتياز وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : وشكراً لكم ، دكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . مع تقديري للدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة ، ولجهود اللجنة المالية فأن لي ملاحظة عامة وملاحظات تفصيلية مختصرة .

أمّا الملاحظات العامة فهي :

١- لقد تعود هذا المجلس وما سبقه من المجالس أن يناقش تقرير ديوان المحاسبة بعد سنوات من اعداد هذه التقارير فها نحن في عام ١٩٩٤ نناقش تقرير ١٩٩١ ، فيصبح المناقشة تاريخية اكثر منها مناقشة موضوعية ويعفى الزمان على آثار الماضي وتصبح الجرائم والمخالفات في كثير من الاحيان خارج حدود المسؤولية إذ ينقل المسؤول الى مسؤولية أرفع ليكون وزيراً أو أميناً عاماً ، او غير ذلك من المكافآت . ومن هنا فانا إدعو المجلس الكريم الى اتخاذ قرار بأن يناقش تقرير سنة ١٩٩٣ في اول دورة للمجلس .

وبذلك يكون للمحاسبة معنى ويكون المجلس قد مارس دوره الفعلي في الرقابة .

٢- كثيراً ما يذكر التقرير احداثاً جساماً دون أن يذكر المتسببين في هذه المخالفات ، وارى ان ندون اسماءهم في هذا السجل الرسمي حتى لا تضيع المسؤولية خلف مجهول .

٣- جاء تقرير اللجنة المالية حول تقرير ديوان المحاسبة من سنة ١٩٩١ مبنياً على تقرير ورشة العمل المشكلة بموجب كتاب رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ ، وهو جهد مشكور ، ولكن الاولى أن تقوم اللجنة بدراسة التقرير ومناقشته بآلياتها النيابية ، حتى تكون رقابة المجلس كاملة .

أمّا الملاحظات التفصيلية :

١- **البقايا** : بلغت البقايا على الوزارات والمؤسسات العامة الرسمية مبلغ (١١٨٣ر٥) مليون دينار اي فوق مليار دينار وهي تعادل (١٤٢ر٨٪) من اجمالي الايرادات المحلية لعام ١٩٩١ م . وقد تجاوزت رصيد الدين العام الداخلي بما يقارب (٥٤) مليوناً . وانني ارى في هذه البقايا التفافاً من الحكومات المتعاقبة على القوانين حتى اصبحت السلف بمئات الملايين وهذا يعني ان الحكومات لا تتقيد بالموازنة العامة للدولة ، بل تعطي من غير حساب وان هذه البقايا التي تزيد على مليار دينار وتصل الى مليار ونصف المليار من الدولارات ، هي المسؤولة عن المديونية ، وهي اللي تحل مشكلة المديونية ولا داعي أن تخرج لنا الحكومة كل شهر باتفاقية قرض أجنبي ما دامت تتصرف بمثل هذه البقايا . فهذه البقايا لم تأتي بنفسها وانما نتيجة الاهمال والتسيب

الاداري والمالي .

٢- الاختلاس والتزوير والتلاعب :

حيث اظهر التقرير أن ما تم اختلاسه (٦٠٤ر٦٣١) دينار وأن ما تم تحصيله من اصل المبالغ لا يساوي اكثر من ٦ر٥٪ وهنا لا بد من تحميل المسؤولية للادارات التي تهاونت في المال العام وتركت هذا الداء يستشري ، وانبه هنا اي أن اختيار الاكفاء الامناء هو الضمانة الكبرى للحفاظ على المال العام ((ان خير من استأجرت القوي الامين)) .

٣- التعيينات المخالفة :

وهنا ايضاً لا بد من تحميل المسؤولية لهؤلاء الذين كانوا يعينون في دوائرهم اكثر من الذين يعينون بشكل قانوني فمن هو المسؤول ؟

من الوزير المسؤول ، ومن الامين العام المسؤول ومن المدير المسؤول ؟

هذه جناية ، مما يؤسف له اننا لم نعد نعرف هؤلاء بالجناة وماذا اصابهم نتيجة هذه الجناية .

ان هذه المخالفات وغيرها تستدعي أن يُحكم مجلس النواب سلطته الرقابية ، واقترح تأليف لجنة تحقيق برلمانية لمتابعة هذه القضايا ، وتصويبها . وان تبدأ هذه اللجنة عملها مباشرة بعد انهاء الدورة الاستثنائية وشكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً لكم ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي رئيس الحكومة بالوكالة .

معالي رئيس الحكومة بالوكالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . حضرات النواب المحترمين

إنّ مَنْ يتفحص تقرير اللجنة المالية موضوع البحث ومرفقاته ، والتي تقع جميعها بين أيديكم وتحت نظركم ، ومَنْ يدقق فيها ليستطيع أن يستنتج بسهولة ووضوح ما يلي :

أولاً : كانت الحكومة قد تناولت بمنتهى الجدية ، وبأقصى درجات المتابعة والمساءلة والمسؤولية توصيات مجلسكم الموقر بشأن تقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ...

لقد ظهرت ذلك جلياً اجراءات التي اتخذتها الحكومة من اجل تنفيذ تلك التوصيات تنفيذاً كاملاً ودقيقاً وفعالاً ، هذه الاجراءات الحكومية جاءت متنوعة تشريعاً وقضاءاً وقراراً ادارياً ، وهي مثبتة في مرفقات تقرير اللجنة المالية ، ووردت تنويه بنجاعتها وبفعاليتها في بعض كلمات النواب المحترمين ، ومنها كلمة رئيس اللجنة المالية السابق معالي الدكتور عبدالله العكايلة ، نعم لقد كانت اجراءات جادة شاملة عالجت كثيراً وكثيراً جداً من القضايا التي وردت في توصياتكم ، فلذلك فأن مناقشة النواب المحترمين لهذه القضايا والمخالفات جاءت وكأن تقارير الديوان للاعوام ٨٧-٩٠ وقضاياه تعرض للمجلس لاول مرة للبحث من جديد ، ودون النظر الى ان مجلس

النواب الحادي عشر نظر في هذه التقارير ورفع توصياته للحكومة ،فقامت بالاجراءات العلاجية التي جرى التنويه عنها ، والتي هي مثبتة في التقرير الموضوع بين ايديكم وتناول النواب المحترمين الكلام عن هذه القضايا دون النظر ايضاً الى ان تقرير اللجنة المالية تعرض فقط لبعض القضايا والمخالفات في دوائر حكومية قليلة ومعينة ، لا تزال تحتاج الى علاج وتصويب .. وإذا ما اتخذ مجلسكم الموقر قرارات وتوصيات بشأن هذه القضايا والمخالفات فإن الحكومة ستتعامل معها بذات الجدية والفعالية التي تعاملت بها مع توصياتكم السابقة .

ثانياً : اما تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ فان تقرير اللجنة المالية يوضح أيضاً بإن الحكومة قامت بواجبها تجاه محتوياته عندما وجدت بأن مجلس النواب الحادي عشر الموقر الذي قدم اليه التقرير قد انتهت دورته انتهت دورة المجلس ومدته دون أن ينظر ويناقش ذلك التقرير فأقامت الحكومة في شهر آذار سنة ١٩٩٣ ورشة عمل تحت رعاية رئيس الوزراء وبرئاسة نائبه رئيس مجلس الخدمة المدنية حضرها رئيس ديوان المحاسبة وجميع الامناء العامين ، ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة وانتهت تلك الورشة إلى وضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ .. وقد باشرت الحكومة في وضع تلك الآلية موضع التنفيذ انتظاراً لأن يناقش مجلسكم الكريم تقرير ديوان المحاسبة المشار اليه ... وهنا أؤكد أيضاً بأن الحكومة ستأخذ جميع توصياتكم بشأن هذا التقرير بما يستحقه من الاعتبار والاهتمام الكبيرين .

أشكركم ، والسلام عليكم .

معالي نائب رئيس المجلس : عليكم السلام ، معالي مقرر اللجنة المالية .

السيد سعد هايل السرور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، تابعت اللجنة المالية باهتمام النقاشات التي دارت في هذا المجلس الكريم هذه الجلسة والجلسة السابقة ، وقد اثر نقاش اللجنة المالية بشكل كبير جداً خاصة وان لدى اللجنة المالية الان وبين يديها تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٢ ، وسوف تأخذ بمنتهى الاهتمام اللجنة اثناء مناقشة تقرير ٩٢ ما جاء في مناقشات السادة الزملاء ، ايضاً فيما يتعلق بتقرير اللجنة حول متابعتها لتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الكريم حول تقرير ديوان المحاسبة للسنوات ٨٧-٩٠ وستستمر اللجنة في متابعة هذه التوصيات بالتعاون مع ديوان المحاسبة والجهات المعنية واطلاع المجلس الكريم بما تم بخصوص تنفيذ التوصيات التي لم يبت بها لغاية الان .

هناك مجموعة من الاقتراحات معالي الرئيس اذا سمحت تقدم بها وقد ثني عليها اثناء النقاش وهي موجودة لدى الامانة العامة ولدي ، وان رأيتم ذلك مناسباً بداية قبل ان نصوت على توصيات اللجنة المالية ان نصوت على هذه الاقتراحات لكي يضاف ما يحظى بموافقة المجلس الكريم لكي يضاف الىتوصيات اللجنة المالية الموجودة في التقرير .

هناك اقتراح من النائب خليل حدادين

حول تشكيل لجنة متابعة من مجلس النواب ، لا يزيد عددها عن سبعة تعمل بالتنسيق مع ديوان المحاسبة لمتابعة الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة المالية ، وفي هذا الخصوص وقبل التوصيات اذا سمحت لي معالي الرئيس ليّ ملاحظة على هذا الاقتراح ، الحقيقة هذه مهمة من صلب مهمات اللجنة المالية ، واللجنة المالية تقوم بهذا الاقتراح بالكامل ، فان رأى الزميل والسادة الزملاء الاكتفاء بجهد اللجنة المالية لمتابعة ، ارجو ان نكتفي بذلك الا اذا اصر المجلس على التصويت على هذا الاقتراح وهو صاحب الرأي .

معالي نائب رئيس المجلس : الحقيقة فيه اكثر من زميل قدموا هذا الاقتراح فيطرح للتصويت ، معالي ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس . الحقيقة انا مع اقتراح الاخ خليل حدادين ولكنني اريد ان اضيف الى مهام هذه اللجنة اذا سمحتم لي ، ايضاً هذه اللجنة اذا كتب لها النجاح يجب ان تتحرر ، هناك مخالفات عادية معالي الرئيس في تقرير ديوان المحاسبة ، هذه المخالقات العادية يكفي بها التوصيات والتنسيق مع ديوان المحاسبة والحكومة لتصويب هذه المخالفات ، هنالك بعض المخالفات تصل الى حد الجريمة الجزائية ويجب ان يتخذ اجراء ويجب ان يحال المخالف الى النائب العام ، ويجب ان يعاقب المخالف ، فلذلك اقترح ان يكون من مهمة هذه اللجنة البحث والتقصي في المخالفات الموجودة في تقرير ديوان المحاسبة حتى اذا وجد ان هنالك جريمة في اي منها او اكثر يجب ان تحال الى النائب العام حسب الاصول ، هذه اللجنة اذا كانت كذلك مهماتها . بالاضافة لمتابعة التوصيات كما هو الاقتراح ، انا اثني عليها وساصوت معها وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : دكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً ، انا اعتقد ان اللجنة المالية من حيث كعمل فني هي اللي يمكن ان تقوم بهذا الدور ، لكن هناك اقتراح ربما وارده عند معالي مقرر اللجنة المالية ، لجنة تحقيقات نيابية هذا امر اخر ، اما الناحية الفنية فأنا اعتقد ان اللجنة المالية يمكن تقوم بهذا الدور ، لا داعي ان نكثر من اللجان ، ولنصوت على لجنة تحقيقات فيما يتعلق بالمال العام .

معالي نائب رئيس المجلس :

هذا الموضوع مطروح للتصويت الان ، من يوافق على هذا . الاقتراح ؟ اقتراح الاخ خليل حدادين وبالاضافة الى اضافة معالي ابو فيصل .

نجح الاقتراح ، معالي ابو زهير نقطة نظام .

الدكتور عبد الله النسور :

معالي الرئيس لقد وافق المجلس على مبدأ تشكيل اللجنة ، ولم يحدد عددها او اسماء

اعضاءها ولم يجري اختيار الاسماء اقترح على المجلس الكريم نظراً لضيق الوقت ان يترك الى مكتب المجلس هذا تشكيل هذه اللجنة بالتشاور .

معالي نائب رئيس المجلس : على ان لا يزيد عن سبعة اشخاص ، هل توافقون على هذا الاقتراح بالتشاور مع رؤساء الكتل ؟ موافقة .

معالي ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً ، نظاماً لا يجوز ان تشكل من مكتب المجلس مع الاحترام الكامل لمكتب المجلس ، حتى لو مافيه وقت ، حتى لو الدورة اليوم اخر يوم هذه تشكل في الدورة العادية القادمة ، وهذا القرار قرار المجلس في هذه الدورة صادر عن مجلس مختص وقرار واجب التنفيذ ،وينفذ في اول يوم من الدورة العادية القادمة معالي الرئيس شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو زهير تفضل .

الدكتور عبد الله النسور :

اخي معالي ابو فيصل لم نقل ان يقوم مكتب المجلس يعني رئيس مجلس النواب ونائباه ومساعداه بالتحقيق ، ببساطة لانهم خمسة ولكن لنسميهم هؤلاء ، بدل ان نقوم الان بتنسيبات واقتراحات على اللوح ، والمجلس في جلسته العادية القادمة يصوت على هذه القضية ، هذا المقصود .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر :

فقط معالي الرئيس لغايات التوضيح ، اود ان اعيد قراءة اقتراح الزميل لغاية ان يكون واضحاً لهذا المجلس ، ما هو الاقتراح الذي صوت عليه ؟

الحقيقة تشكيل لجنة متابعة من مجلس النواب لا يزيد عددها عن سبعة تعمل بالتنسيق مع ديوان المحاسبة لمتابعة الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة المالية .

هذا هو الاقتراح الذي تقدم به الزميل خليل حدادين .

هناك اقتراحات منها ومعظمها وردت معالي الرئيس في توصيات اللجنة المالية ، اهم هذه الاقتراحات : اخضاع البنك المركزي بقرار من مجلس النواب لرقابة ديوان المحاسبة .

معالي نائب رئيس المجلس : من يؤيد هذه التوصية ؟ اغلبية مطلقة .

دكتور عبد الله العكايلة

الدكتور عبد الله العكايلة :

هذا القرار ربما يكون قرار رقم عشرة من هذا المجلس ومن مجالس سابقة الى الحكومات المتعاقبة ، نريد ان نسمع جواب امام هذا المجلس من الحكومة صريح ، هل ستلزم الحكومة البنك المركزي ان يسمح لديوان المحاسبة ان يدخل التدقيق ، شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان .

معالي رئيس الحكومة بالوكالة :

الموضوع ليس خاضعاً لرغبة الحكومة او غيره الموضوع دستوري قانوني ، كان هناك خلاف حول هل البنك المركزي الاردني يخضع لديوان المحاسبة من ناحية قانونية ام لا يخضع ؟ .

وجد ان هناك تناقض بين قانونين ، قانون ديوان المحاسبة يخضع البنك المركزي الى سلطته ، فيه مادة معينة تخضع البنك المركزي الاردني لاشراف ديوان المحاسبة ، لكن هنالك قانون البنك المركزي الاردني ، يخرج هذا البنك من اشراف وصلاحية ديوان المحاسبة ، الامر احيل الى ديوان التشريع في رئاسة الحكومة وديوان التشريع على وشك أن يصدر رأيه في هذه النقطة وديوان التشريع سنة ٩٠ كان اصدر رأيه بأن البنك المركزي الاردني خارج صلاحية الاشراف من ديوان المحاسبة كما يبدو المسودة الاولية لديوان التشريع في الاسبوع الماضي انه بده يغير رأيه ، انه البنك المركزي الأردني يخضع لديوان المحاسبة ، القضية ليست قضية رغبة الحكومة ، الحكومة تخضع للدستور وللقانون ، اذا ما وجد ان امر إخضاع البنك المركزي الاردني لاشراف ديوان المحاسبة ، هو امر دستوري قانوني يجب ان يخضع ،طبعاً مجلسكم الموقر له الحق في ان يصدر اية توصية ، لكن اصدار التوصية لا يعني تنفيذها فيما لو وجد ان الامر غير دستوري وغير قانوني شكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : دكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

شكراً معالي الرئيس . الحقيقة ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء يؤكد ضرورة ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون لالغاء هذا التحفظ الذي يمنع . اذا كان هنالك تحفظ يمنع من رقابة ديوان المحاسبة للبنك المركزي ، واقترح من الاخوة الزملاء ان يصوتوا على هذا وهو الزام الحكومة باصدار مشروع قانون يعدل مثل هذا التحفظ وشكراً .

اصوات : نثني على هذا .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو زهير .

الدكتور عبد الله النسور :

سيدي الرئيس لقد صوت المجلس واعلنت معالي الرئيس بأن الاكثرية مع هذا الرأي ، وتفضل معالي نائب الوزراء الرئيس بالوكالة بأن الامر في ديوان التشريع ، وديوان التشريع هو دائرة حكومية ليس مناطاً بها ولا مسنداً اليها تفسير القوانين ، انما الديوان العالي لتفسير القوانين هو الجهة فأن كان تصويتنا قانونياً وهنا اؤيد معاليه ، فأذن الرأي واضح يخضع ، وان كان الامر غير قانوني فلا يخضع ، وانما الرأي ليس لديوان التشريع وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس . الحقيقة كنت بدي اقول الكلام اللي قاله ابو زهير بالاضافة الى انه ديوان التشريع مع الاحترام له به اكفاء واجلاء نحترمهم ونكّن لهم كل احترام ، ولكن رأيهم إستشاري غير ملزم لا للحكومة ولا لاية جهة اخرى ، اذا كانت الحكومة جادة بتنفيذ توصية المجلس ولا اظنها كذلك فأمامها طريقين :

اما ان يحيل رئيس الحكومة هذا الأمر الى الديوان الخاص بتفسير القوانين ، ديوان تفسير القوانين وهي صلاحية رئيس الوزراء ، واما ان يقدم رئيس الوزراء كما ذكر الدكتور همام سعيد الى هذا المجلس مشروع قانون معدل للقانون الذي يمنع ديوان المحاسبة من الدخول الىالبنك المركزي، احد هذين الحلين لا ثالث لهما ، اذا كانوا يريدون فعلاً دخول ديوان المحاسبة الى البنك المركزي ، وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، معالي رئيس الحكومة بالوكالة .

معالي رئيس الحكومة بالوكالة :

انا سيدي الرئيس لم اقل بأن رأي ديوان التشريع هو الرأي النهائي وان الحكومة ستأخذ به ، انا استخدمت كلمة دستوري اذا كان قرار مجلس النواب غير دستوري ، بمعنى انه عندما يرفع رأي وفتوى ديوان التشريع الى الحكومة ، ان رأت الحكومة ورجعت فتوى التشريع الى الدستور ، ديوان التشريع اعتمد في فتواه على الدستور ، رجع الى الدستور ، حتماً ستحيل الحكومة الموضوع الى المجلس العالي لتفسير الدستور ، انا لم اقل بأن رأي ديوان التشريع هو الرأي النهائي في ذلك ، لذلك لا داعي الى ما قاله معالي النائب المحترم الاستاذ الدغمي ان الحكومة لا تريد ذلك ، لا ادري كيف توصل الى هذا الاستنتاج بأن الحكومة لا تريد اخضاع البنك المركزي الى صلاحية ديوان المحاسبة وشكراً سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، مع وجاهة ما تقدم به معالي نائب رئيس الوزراء الا اننا نتكلم عن موضوعاً دستورياً ، هناك المادة (١١٩) من الدستور والتي تنص على ان ديوان المحاسبة يقوم بمراقبة الانفاق والايرادات للحكومة ، والبنك المركزي بقانونه هو مؤسسة حكومية فنحن نذهب الان الى ديوان التشريع ونذهب الى ديوان التفسير ، ونتكلم الان بمنتهى البساطة ان هناك نصاً دستورياً ، كما وان هذه التوصيات قديمة وليست جديدة ، مجلس النواب السابق ومجلس النواب الحالي قدم توصيات الى الحكومة لتقوم بذلك ، فلماذا الان ديوان التشريع يدرس هذه التوصيات ؟ لماذا لم يتم دراستها في العام الماضي او اللي قبله ؟ ولماذا الان ؟

نرجو من الحكومة ونصّر على الحكومة ان يقوم ديوان المحاسبة بواجبه ، ويقدم الى

مجلس النواب التقارير المطلوبة من توصيات اللجنة المالية وخاصة الخمس سنوات الماضية وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل :

واضح ان مجلس النواب باغلبية كبيرة يرغب في اخضاع البنك المركزي لمراقبة ديوان المحاسبة ، وهنالك تطوّل كبير على كثير من ممارسات في البنك المركزي ، لا نحكم مسبقاً على توجه الحكومة سواء كانت تنوي او لا تنوي ، لكن سنحكم بما يجري يتم الاجراءات قريبة ، وهي يمكن ان تكون قريبة جداً ، فاذا كانت الحكومة فعلاً ترغب في أن يكون انفاق المال العام وجزء كبير منه يمّر من خلال البنك المركزي ، فعليها ان تتخذ الاجراءات في هذا الاتجاه واذا كانت تريد هذا بأسرع وقت وبدون مماطلة ، فالاجراء الاسرع هو اذا وجدت ان الفتوى التي تصلها من اية جهة مختصة تفيد بأن قانون البنك المركزي له اولوية على قانون ديوان المحاسبة ، فعليها ان تسارع هي بتقديم التعديل الينا لان هذه اسرع طريقة ، لان لجوء المجلس الى طلب التعديل يعني ان على الحكومة ان تقدم في تلك الدورة او في الدورة التي تليها فقد يكون هذا يقع في حيز المماطلة ، فحسن النية او سوءه ، هو سيثبته اداء الحكومة فأن أتاها تشريع تعدله ، وفي اول الدورة القادمة نلتزم نحن بإعطاءه الاولوية ونوافق على هذا التعديل .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس . لكننا ناقشنا كافة ما جاء في جدول الاعمال خلال الجلستين السابقتين ونحن الان دخلنا في مرحلة التصويت على التوصيات ، وارى وكأننا نعود للنقاش من جديد في التوصيات ، اعتقد ان ما تم من نقاش هو خاتمه المطاف في هذه القضايا ، واننا نستمر الان في التصويت بدون النقاش لأننا قد ناقشنا كل ما ورد في تقرير اللجنة المالية خلال اليومين السابقين وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : دكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد العزام :

مع احترامي لوجهة نظر معالي نائب رئيس الوزراء فان مجلس النواب هو تعبير لارادة الشعب ، وهو مجلس تشريعي ، وما ابداه اعضاء هذا المجلس من رغبة بالاغلبية المطلقة لاخضاع البنك المركزي لمراقبة ديوان المحاسبة فهو مؤشر واضح لرغبة هذا المجلس وعلى الحكومة ان تقدم مشروع قانون تعديل لقانون البنك المركزي ، والا سيقوم هذا المجلس بتقديم مشروع تعديل لقانون البنك المركزي لاحقاً وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ ذوقان .

معالي رئيس الحكومة بالوكالة :

شكراً معالي الرئيس . إشارتي الى الدستور ستكون كافية ، وكنت لا اريد ان اذهب لتفصيلات انتظاراً الى ما سيقرر بشأن تفسير الدستور ، لكن الان وقد اخذ الكلام مجراه ، في واقع الامر اريد ان استطرد فاقول :

انه قبل ثلاثة ايام ديوان التشريع في رئاسة الوزراء اصدر فتوى بان يكون البنك المركزي الاردني خاضع لديوان المحاسبة ، دولة رئيس الوزراء بنفس اليوم إللي اصدر ديوان التشريع فتواه اصدر امر الى البنك المركزي الاردني ليطبق تلك الفتوى موضع التطبيق ، واصدر كتاباً بتاريخ (٦/١٢) لاجراء المقتضى بشأن اخضاع البنك المركزي الاردني لديوان المحاسبة ، لكن وردت معارضة من ناحية دستورية ، واكرر على الناحية الدستورية ، بأن هذا القرار فتوى الديوان غير دستورية ، لذلك انا قلت على انه سنعود الى الدستور والى تفسير الدستور ، والى المجلس العالي لتفسير الدستور ، وكنت اعتقد ان مجرد التنويه عن ذلك سيؤدي الغرض لكن يظهر انه اخذ حديث ، بيني كل هذه الامور تدل على ان الحكومة لا تستطيع ان تعارض اي قرار او اية توصية لمجلس النواب ما دامت هذه التوصية تتمشى مع الدستور ، هنالك فتويان بشأن اخضاع البنك المركزي ولنفس الديوان ، ديوان التشريع سنة ٩٠ ، ولنفس التواقيع أنه لا يخضع لديوان المحاسبة قبل اسبوع قالت :

هذا ديوان التشريع وبنفس التواقيع ، ان البنك المركزي يخضع لديوان المحاسبة ، رئيس الوزراء رأساً طبق هذا الفتوى ، دون النظر الى الفتوى السابقة وامر خطياً الكتابة وانا ليس لدي الكتاب مع الاسف ما كنت اعرف انه الموضوع سيثار واصدر كتاباً خطياً الى البنك المركزي الاردني لاجراء المقتضى اي بوضعه تحت مراقبة ديوان المحاسبة ، لكن صدرت هنالك معارضة بأن هذه الفتوى دستورية ، وكنت اريد ان اتباحث مع معالي رئيس المجلس من اجل ارساله لديوان التفسير سواء من الحكومة او من المجلس وشكراً معالي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس :

رجاءاً الوقت ادركنا والان الاخوة الاعيان جالسين بينكم والموضوع باعتقادي نضج واصبح واضح ، صوتنا عليه بالطلب الى الحكومة الحاق البنك المركزي لمراقبته ديوان المحاسبة ومعالي الرئيس وضح الموضوع ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم العكور :

شكراً معالي الرئيس . نحن حقيقة لا نتهم نيات الحكومة ولكننا نتهم الممارسات ، الحكومة جاءتها توصيات من المجلس السابق اكثر من مرة بهذا الموضوع ولكن الحكومة ادّارت ظهرها لكل التوصيات ، الان مرة اخرى نقول نتّهم نيّة الحكومة ، نقول ان كانت الفتوى بعدم دستورية قرار مجلس النواب ، فما قال ابو محمد على العين والرأس ، وهناك اقتراح من الاخوة الزملاء بريّحهم سلف ، فلماذا لا تقول الحكومة اذا لم

تكن الفتوى دستورية ، فسنتقدم بقانون لهذا الموضوع يعني ان اقول لماذا لا تتولّى الحكومة بنفسها نتقدم بمشروع قانون لهذا الموضوع حتى يضبط سير البنك المركزي وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً معالي الرئيس . نحن على مدار جلستين فيه ملاحظات واقتراحات كثيرة تم تدوينها ، واهم اقتراحين :-

هو تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ، واخضاع البنك المركزي لديوان المحاسبة .

والاقتراحين نتخذ عليهم اجرءات ، ولذلك سأقترح : ضم جميع الاقتراحات الى تقرير اللجنة المالية والتصويت عليه وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر :

هناك مجموعة من التوصيات جزء من هذه التوصيات يتعلق في متابعة اللجنة المالية لقرار مجلس النواب حول تقرير ديوان المحاسبة للسنوات ٩٠،٨٧ وارجو التصويت عليها وابدأها في التوصيات المتعلقة في حساب التأمين الصحي بوزارة الصحة .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر : توصية تتعلق بالمنظمة التعاونية .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟ موافقة .

السيد المقرر : توصية تتعلق باجهزة حماية وتحصيل الرسوم والضرائب والبقايا .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر : توصية تتعلق بوزارة التموين .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر : تواصي تتعلق بديوان المحاسبة وتفعيل دوره .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر : تواصي اللجنة المالية حول تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ :

التوصية الاولى : وتتعلق في ايلاء اهمية بالغة والتعاون مع ديوان المحاسبة لانهاء كافة المواضيع المعلقة الواردة في استيضاحاته السابقة .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟ السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

الكل مع تحديد فترة زمنية تلتزم من خلالها الحكومة بالوفاء بالتزامها السابق بشأن

معالجة هذه المخالفات وانا اقترح تاريخاً لذلك ١٩٩٤/١٢/٣١ موعداً للمسائلة وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو عصام تفضل .

معالي وزير التربية والتعليم :

سعادة الزميل يتكلم عن نقطة أخرى نحن نتكلم عن مرحلة استيضاحات لم تصل الى مرتبة المخالفات ، ان هناك استيضاحات من ديوان المحاسبة ارسلت الى وزارات لم تجب عليها ولم تنجز الموضوع ، من هنا نقول انها ليست مخالفة انا تعليقي على تعبير مخالفة ، لأن بعض هذه الاستيضاحات احياناً يقبل ديوان الجواب ويغلق ، ولذلك ان يقول :

انهاء موضوع تلك الاستيضاحات بدل المخالفات وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : سعادة حمزة منصور تفضل .

السيد حمزة منصور : معالي الرئيس هناك نقطتان :-

وزارات ومؤسسات ادارات ظهرها لديوان المحاسبة ولم تكتفي بمجرد الاجابة ، هذه تلتزم بتسوية امورها في موعد اقصاه ١٢/٣/ ، هناك مخالفات ما رالت قائمة ايضاً تلتزم الحكومة بتصفيتها في موعد اقصاه ١٢/٣١ وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر :

التوصية الثانية : وتتعلق بحصر الاموال المطلوبة للخزائن المالية والهيئات المحلية ، اذ توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بالتأكيد على اجهزتها تنفيذ ذلك والعمل الجاد على تحصيل المال العام .

معالي نائب رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

التوصية الثالثة : وتتعلق بضرورة انشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية التي لم تبادر بعد الى احداثها .

معالي نائب رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

التوصية الرابعة : تتعلق بموضوع دعاوي الحكومة :

اذ توصي اللجنة بضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة من دائرة الادعاء المدني (المحامي العام المدني) لمتابعة وتحصيل قيم دعاوي الخزينة واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

معالي نائب رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

التوصية الخامسة : السلف المدنية للخزينة

المالية :

اذ توصي اللجنة لخطورة هذا الموضوع واستمرار النزف في المال العام بضرورة الالتزام بقرارات التصفية ضمن المدة المحددة بقانون الشركات والتوقف على صرف سلف جديدة الا بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع والعمل على تحصيل السلف التي يمكن استردادها .

معالي نائب رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

التوصية السادسة : اذا توصي اللجنة بالتأكيد على الاجهزة الحكومية والحكم المحلي التقيد والالتزام بتنفيذ القوانين والانظمة المالية بالذات قانون تحصيل الاموال الاميرية وقانون رسوم طوابع الواردات وقانون ديوان المحاسبة والانظمة المالية وانظمة اللوازم والاشغال الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبها وبلاغات الرئاسة المتعلقة بذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس . حقيقة نحن قرأنا كل توصيات اللجنة المالية بهذا الخصوص وعن تقرير (٩١) ، ارى ان نصوت عليها جملة .

معالي نائب رئيس المجلس : هل توافقون على التوصية السادسة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

التوصية السابعة والاخيرة : تؤكد اللجنة على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب التعيينات المخالفة .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد :

شكراً معالي الرئيس . الحقيقة انا طالبت بمعالجة اوضاع مستشفى الجامعة الاردنية ، هذه المؤسسة التي كلفت الوطن عشرات الملايين والأن بدأت بالانهيار من الضروري وانا اطالب واؤكد على زملائي في هذا المجلس ، مثلما تحدثنا عن اوضاع المنظمة التعاونية واوضاع البنك التعاوني ، فان لمستشفى الجامعة الاردنية خصوصية خاصة قبل ان ينهار ويخسر الوطن من جراء ذلك وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : معالي المقرر قرأ كل الاقتراحات كأن فيه هناك اقتراحات لم تعرض .

السيد المقرر : مثل :-

الدكتور بسام العموش : يعني مثلاً حصانة رئيس ديوان المحاسبة .

معالي نائب رئيس المجلس : هذه تحتاج الى قانون جديد ، معالي المقرر .

السيد المقرر : هذه التوصية موجودة ضمن توصيات اللجنة المالية التي تم التصويت عليها ، سعادة الاخ اذا راجعت توصيات اللجنة ستجد نصاً تماماً بذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : سعادة الاخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس . هناك اقتراح وتم التثنية عليه ولم اسمع تصويتاً من معاليكم ، الا اذا اعتبر اجماعاً وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : بالاجماع ، هل توافقون على التوصية السابعة ؟ موافقة .

هل توافقون على التوصيات كلها ؟ موافقة .

(توصيات اللجنة المالية بخصوص تقارير ديوان المحاسبة)

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات خلال الفترة من ١٩٩٤/١/١٨ وحتى ١٩٩٤/٦/٧ ، برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة معالي المهندس سعد هايل السرور وأعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة : **بدر الرياطي ، المهندس سميرقعوار ، محمد داودية ، المهندس عبد موسى النهار ، المهندس منير صوير ، الدكتور عبد الحافظ الشخانبة ، سميح الفرح ، الدكتور نادر ابو الشعر ، مفلح الرحيمي ، علي الشطي ، الدكتور هاشم الدباس ، عبد الكريم الكباريتي .**

وحضر اجتماع اللجنة عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عادل القضاه وكبار موظفي الديوان .

ونظرت اللجنة في :-

اولاً : كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٥٣٣٨/٢/١٣/٥١) المؤرخ في ١٩٩٢/١٢/١٧ ، المتعلق بقرار مجلس النواب الحادي عشر ، المتخذ في جلسته التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٦/٨/ ١٩٩٢ ، والقاضي بالموافقة على قرار اللجنة المالية للمجلس رقم (٢) والتوصيات الواردة فيه بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) .

ثانياً : تقرير ديوان المحاسبة الأربعون لعام ١٩٩١ .

وقد قامت اللجنة المالية بعقد اجتماعات درست خلالها كتاب سيادة رئيس الوزراء المشار اليه أعلاه ، وكذلك كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٩/٢٥/٩٠٠) ، الوارد للجنة المالية بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٠ ، والذي يتضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص تطبيق قرار مجلس النواب الخاص بالموافقة على

توصيات اللجنة المالية المتعلقة بتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) .

وبناء عليه قامت اللجنة بمخاطبة معالي وزير المالية ومعالي وزير الأشغال العامة وعطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية للاستفسار عن بعض البنود الواردة في كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة المشار اليه أعلاه ، وقد وردت الاجابات على ذلك ، وهي مرفقة .

وقد تم استعراض كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة المشار اليه وقرار مجلس النواب المتعلق بتوصيات اللجنة المالية الخاصة بتقارير ديوان المحاسبة للاعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) والاجراءات التي اتخذت على كل توصية من التوصيات اللجنة ، حيث أجاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة على كافة الأسئلة والاستيضاحات والإستفسارات التي تقدمت بها اللجنة .

وبعد دراسة كتاب سيادة رئيس الوزراء وكتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة والملخصات التي تقدم بها ديوان المحاسبة ، حول الاجراءات التي اتخذت بشأن تطبيق قرار مجلس النواب الخاص بتوصيات اللجنة المالية بتقارير ديوان المحاسبة للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) ، وملاحظات عطوفة رئيس ديوان المحاسبة ، حول مدى التزام الوزارات والمؤسسات العامة والدوائر الرسمية بالاجراءات المتخذة ، خلصت اللجنة الى جملة من الملاحظات العامة وتوصيات اللجنة عليها وهي كما يلي :-

وزارة الصحة :-

اولاً :- حسابات التأمين الصحي :-

١. وجود اخطاء قيدية في السجلات والقيود الرسمية وكثرة التعديل والشطب والتنزيل في السجلات وبخاصة سجل التأدية .

٢. اختلاف قسمة بعض المستندات عن القيمة الواردة في كتب معالي وزير الصحة والمتعلقة بالموافقة على صرف سلف المعالجة وعدم متابعة تسديد السلف الممنوحة للمرضى .

٣. عدم مطابقة دفتر الصندوق لحساب البنك وكذلك وجود بعض وصولات القبض المعززة بقسيمة الايداع بالقيمة المودعة لدى البنك في المحافظات والأولوية والتي لم تظهر بكشف البنك .

٤. عدم تنظيم مستندات الصرف بالحوالات المالية حسب الأصول وعدم وجود الرقابة المالية على أعمال صندوق التأمين الصحي .

٥. بلغ مجموع الفرق في أرصدة حساب التأمين الصحي (١٥٠٨٨٥٩) ديناراً زيادة في حساب البنك عن دفتر الصندوق . وعلى الرغم من تشكيل عدد من اللجان لدراسة الموضوع اولها بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧ فانها تعثرت في أعمالها بسبب عدم وجود السجلات المنظمة حسب الأصول كما وانه لم يتم تصويب المخالفات حتى تاريخه .

وبناء على ذلك توصي اللجنة بما يلي :-

١. قيام اللجنة باستكمال التدقيق والتحقيق وتقديم التقارير للجنة المالية قبل بداية الدورة العادية الثانية ليصار على ضوء ذلك الى اتخاذ الاجراءات القانونية بحق من تثبت مسؤوليته عن سوء ادارة أموال التأمين الصحي .

٢. وضع النظام المالي والمحاسبي الملائم الذي ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة وذلك قبل نهاية العام الحالي .

٣. تشكيل وحدة رقابة مالية وادارية لمراقبة أعمال التأمين الصحي في وزارة الصحة حالاً .

ثانياً : سجلات وذمم المرضى في المستشفيات :-

بلغت المبالغ المستحقة على المرضى الذين تمت معالجتهم في مستشفيات وزارة الصحة ولم يقوموا بتسديد ما يطلب منهم ما قيمة (٣١٣٦٥٣٨) ديناراً حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

وقد طلبت اللجنة المالية من وزارة الصحة تزويدها بالمبالغ المتحققة على المرضى متضمنة تفاصيل هذه الذمم بما في ذلك عدد المرضى والمبالغ المطلوبة منهم وتصنيفها ضمن فئات حسب المبالغ وذلك لتمكين اللجنة من التوصية في ضوء ذلك باعفاء بعض الفئات من ذوي الدخل المتدني ومطالبة البعض الاخر .

وسيتضمن قرار اللجنة المالية عن تقرير ديوان المحاسبة الحادي والأربعين لعام (١٩٩٢) توضيحاً عن ذلك .

المنظمة التعاونية :-

نتيجة لتقارير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠ وبناء على توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب وقرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ وموافقة المجلس الكريم عليها ، تم تشكيل لجنة فرعية من ديوان المحاسبة والمنظمة التعاونية قامت بدراسة الاسيتضاحات الموجهة للمنظمة التعاونية والتي لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويبها حيث أنهت (٣٨) استيضاحاً من أصل (٥٩) استيضاحاً وبقي (٢١) استيضاحاً قيد البحث تتعلق غالبيتها بمنح تسهيلات زيادة عن السقوف المحددة وكذلك صرف اعلاف زيادة عن المقرر وعدم تحصيل ذمم مستحقة للمنظمة .

وقد اوصت اللجنة بضرورة أخذ الضمانات الكافية من المقترضين وتحصيل المبالغ المطلوبة بكافة الطرق القانونية وعدم منح تسهيلات جديدة للمدنيين .

ولكن المنظمة التعاونية لم تلتزم بهذه التوصيات ولم تنفذ ما ورد في قرار اللجنة المالية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ مما ادى الى تدهور الأوضاع المالية للمنظمة والبنك التعاوني الأمر الذي يتطلب مساءلة القائمين عليها عن تردي اوضاعها ليتم على ضوء ذلك اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم .

وبناء على توصية اللجنة المالية وموافقة المجلس الكريم عليها تم تشكيل لجان لدراسة أوضاع المنظمة التعاونية والبنك التعاوني وما زالت اللجان تقوم بأعمالها .

وتوصي اللجنة قيام الحكومة بسرعة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة اوضاع المنظمة التعاونية على ضوء تقارير اللجان المشكلة لهذه الغاية .

ضعف اجهزة جباية وتحصيل الرسوم والضرائب والبقايا :-

ما زالت الضرائب والرسوم والذمم والأموال الأميرية المستحقة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية والخدمات المشتركة على الشركات والأفراد والمكلفين في تصاعد مستمر ولا يتم تحصيلها في أوقاتها وذلك لقصور أجهزة التحصيل في تلك الجهات عن القيام بواجبها ومتابعة تحصيل الذمم اولاً بأول لا سيما وان وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن تحصيل الأموال . الأمر الذي يوجب عليها مضاعفة الجهود لمتابعة تحصيل الأموال العامة ، هذا بالاضافة الى عدم الأخذ بتوصية اللجنة المالية للمجلس بقرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ المتعلقة بتحديث قانون تحصيل الاموال الأميرية وتفعيل مواد القانون الحالي .

وفي ضوء ذلك توصي اللجنة بما يلي :-

١. تطبيق تفعيل مواد قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ بحيث يتم اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للتحصيل والاسراع في تحديث هذا القانون بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

٢. قيام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية برصد المخصصات الكافية لتسديد الالتزامات المستحقة عليها ضمن مشاريع موازناتها للسنوات القادمة وأن تلتزم دائرة الموازنة العامة بالابقاء على هذه التخصيصات .

وزارة التموين :-

أوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بضرورة التقيد بأحكام قانون التموين وتقديم موازنة حساب الاتجار لمجلس الأمة في الموعد القانوني لتقديم الموازنة العامة .

وقد استجابت الحكومة الموقرة بان عدلت المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ واصبح قانوناً دائماً وصدر تحت رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ وتضمن التعديل اقرار موازنة حساب الاتجار من مجلس الامة .

وعلى الرغم من ذلك لم تقم وزارة التموين بعرض موازنة حساب الاتجار لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على مجلس الأمة في الموعد المقرر .

لذا توصي اللجنة بان تلتزم وزارة التموين بتقديم حساب الاتجار الى مجلس الأمة في الموعد المقرر لتقديم الموازنة العامة للدولة .

ديوان المحاسبة :

اذ تؤكد اللجنة توصياتها الواردة في قرارها رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بضرورة تعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث ينص على ما يلي :-

١. النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة بما ينسجم مع نص المادة ١١٩ من الدستور .

٢. شمول رقابة ديوان المحاسبة لكافة المؤسسات العامة .

وقد لاحظت اللجنة خلو تقارير ديوان المحاسبة من أي اشارة تدل على رقابته على ايرادات ونفقات البنك المركزي ويعتبر ذلك مخالفة لأحكام المادة ١١٩ من الدستور وتوصي اللجنة بضرورة اخضاع البنك المركزي الأردني لرقابة ديوان المحاسبة .

٣. اعطاء ديوان المحاسبة الحق في التدقيق على شركات الامتياز والشركات المساهمة العامة التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ بغض النظر عما ورد في أي تشريع اخر .

٤. بيان المخالفات المالية وكيفية التحقيق فيها واصدار العقوبات بشانها واعتبار عدم الاستجابة للاستيضاحات مخالفة يحددها القانون .

٥. لرئيس ديوان المحاسبة اذا تبين بنتيجة التدقيق وقوع اختلاس أو تزوير أو أهمال أو تلاعب بالمال العام احالة المتهمين بذلك الى الادعاء العام .

٦. الاستقلال المالي والاداري لديوان المحاسبة .

وفي ضوء ذلك قام ديوان المحاسبة بتقديم مشروع تعديل قانونه رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته الى رئاسة الوزراء بحيث يتضمن النصوص الواردة أعلاه .

لذا توصي اللجنة بان تقوم الحكومة بالاسراع في تقديم مشروع تعديل قانون الديوان الى مجلس الأمة ليمر بمراحله الدستورية في الدورة البرلمانية القادمة للعام ١٩٩٤-١٩٩٥ .

تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١

رفع ديوان المحاسبة تقريره السنوي الأربعين لعام ١٩٩١ الى معالي رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ ونسخة منه الى سيادة رئيس الوزراء ، ونظراً لعدم مناقشة التقرير المشار اليه أعلاه من قبل مجلس النواب الحادي عشر في دورته العادية الرابعة ، قرر سيادة رئيس الوزراء اقامة ورشة عمل بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ تحت رعايته ابتداءاً وانتهاءاً وبرئاسة رئيس مجلس الخدمة المدنية معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم يحضرها جميع الامناء العامين للوزارات ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والموظفين المسؤولين عن الأمور المالية فيها وكانت مهمة الورشة وضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات والقضايا المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة .

وقد تمت مناقشة تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩١ وتم تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس ديوان المحاسبة وعضوية عدد من المدراء العامين للدوائر والأمناء العامين وذلك لوضع آلية الحلول المناسبة لجميع المخالفات المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة لجميع المخالفات المطروحة في تقرير ديوان المحاسبة وقد استعرضت اللجنة

المالية توصيات ورشة العمل المرفقة وأعمال فريق العمل واللجان وتوصي بما يلي :

اولاً : فيما يتعلق بمواضيع الاستيضاحات القائمة والمعلقة بين ديوان المحاسبة والوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة . وحيث وما يزال حتى الان عدد منها لم تتخذ بشأنه الاجراءات اللازمة حسب الاصول حيث بلغ عدد الاستيضاحات الموجهة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسات العامة الرسمية والمجالس البلدية والقروية ما مجموعه (١١١٤) استيضاحاً أنهي منها (٩٥٤) استيضاحاً وبنسبة (٨٥٫٦٪) وما يزال قيد البحث (١٦٠) استيضاحاً وبنسبة (١٤٫٤٪) .

وتوصي اللجنة المجلس بالتأكيد على الحكومة ايلاء هذا الموضوع أهمية بالغة والتعاون مع ديوان المحاسبة لانهاء كافة المواضيع المعلقة والواردة في استيضاحاته .

ثانياً : لغايات حصر الاموال المطلوبة للخزانة المالية والهيئات المحلية وتبويبها وتصنيفها وتوثيقها وتحصيلها وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية وقانون البلديات .

وتوصي اللجنة أن تقوم الحكومة بالتأكيد على أجهزتها تنفيذ ذلك والعمل الجاد على تحصيل المال العام .

ثالثاً : بشأن وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر . خلصت اللجنة الى ان بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات لم تقم باحداث هذه الوحدات اضافة الى أن الوحدات التي استحدثت لم يتم تفعيلها بالقدر الكافي .

لذا توصي اللجنة ضرورة انشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية التي لم تبادر بعد الى احداثها ، وأن يقوم ديوان المحاسبة بدراسة واقتراح بعض الآليات اللازمة لتفعيل دور هذه الوحدات ، حسب الجدول المرفق في نهاية التقرير .

رابعاً : - دعاوي الحكومة -

تم تشكيل لجنة من وزارة المالية وديوان المحاسبة ووزارة العدل لدراسة ومتابعة دعاوي الحكومة المفصول بها وغير المنفذة وحصر دعاوي الحكومة التي لم يتم الفصل بها على أن ترفع تقاريرها الى وزيري المالية والعدل خلال فترة أقصاها ١٩٩٣/٥/٣١ .

وقد قامت وزارتا المالية والعدل بالتعاون مع ديوان المحاسبة بحصر دعاوي الحكومة وبيان مبالغها حيث ثبت وجود فرق ملحوظ في عدد القضايا بين كشوف وزارة المالية وكشوف وزارة العدل بلغ (٢٢٤) قضية قيمتها (٢٫١) مليون دينار اضافة الى (١٫٤) مليون دينار ، مما يشير الى أن الجهات المعنية لا تقوم بمتابعة هذه القضايا ولا تعمل على تحصيلها حسب الاصول المنصوص عليها في قانون الاجراء وكذلك وجود عدد من القضايا بمبالغ تصل الى أكثر من (٢٣) مليون دينار لوزارات النقل والتموين والمالية ومؤسسة

الضمان الاجتماعي يعود بعضها الى سنوات طويلة خلت تصل إلى (٢٠) عاماً مما يؤدي إلى صعوبة تحصيلها وضياع المال العام .

وتوصي اللجنة بضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة من دوائر الادعاء المدني (المحامي العام المدني) لمتابعة وتحصيل قيم دعاوي الخزينة واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

خامساً :- - السلف المدنية للخزينة المالية -

بشأن حصر وتصنيف السلف المدينة للخزانة المالية . تم حصر وتصنيف السلف المدينة المشار اليها ولكن لم يتم جدولة تسديدها ، كما قامت وزارة المالية بصرف سلف للشركات والدوائر بناء على قرارات لجنة الأمن الاقتصادي للوفاء بالتزامات هذه الجهات للغير رغم تعثر هذه الشركات ومعاناتها من صعوبات مالية بل وصدور قرارات بتصفية بعضها منذ عام ١٩٨٦ ولكنها ما زالت تتلقى سلفاً من الحكومة ، والجدول المرفق في نهاية التقرير يبين مقدار هذه السلف .

ولخطورة هذا الموضوع واستمرار النزف في المال العام توصي اللجنة بضرورة الالتزام بقرارات التصفية ضمن المدة المحددة بقانون الشركات والتوقف عن صرف سلف جديدة الا بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع والعمل على تحصيل السلف التي يمكن استردادها .

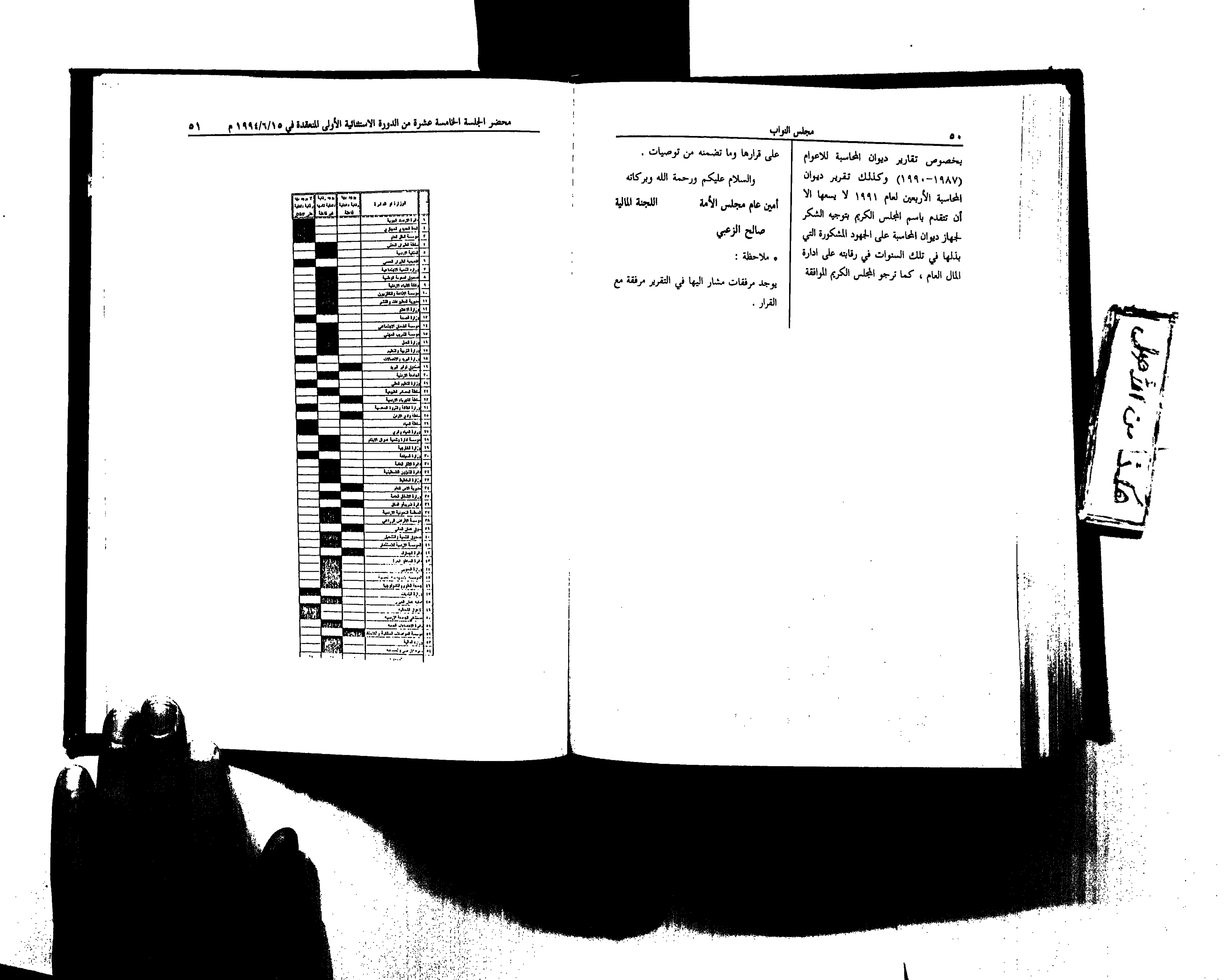
سادساً :- توصي اللجنة بالتاكيد على الاجهزة الحكومية والحكم المحلي التقيد والالتزام بتنفيذ القوانين والانظمة المالية وبالذات قانون تحصيل الاموال الاميرية وقانون رسوم طوابع الواردات وقانون ديوان المحاسبة والانظمة المالية وأنظمة اللوازم والاشغال الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبها وبلاغات الرئاسة المتعلقة بذلك وتنفيذ ما ورد فيها والتي تضمنت ضرورة التقيد بالقوانين والانظمة النافذة والتعاون مع ديوان المحاسبة .

سابعاً :- تؤكد اللجنة على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب التعيينات المخالفة بما يتفق وأحكام نظام التشكيلات ونظام الخدمة المدنية وبلاغي رئاسة الوزراء رقمي ٥ ، ٧ لسنة ١٩٩٣ في هذا الشأن وقانون الموازنة العامة وعدم تكرار مثل هذه المخالفات .

وقد تم تصويب بعض هذه المخالفات الا أن الجزء الاعظم من هذه التعيينات المخالفة ما زال قائماً دون تصويب حيث بلغ مجموع المخالفات (٦١٢) مخالفة تم تصويب (١٦١) مخالفة أي ما نسبته (٢٦٫٣٪) .

وفي ضوء ذلك ترى اللجنة ضرورة تصويب التعيينات المخالفة سواء ما تم عن طريق ديوان الخدمة المدنية ذاته أو عن طريق الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية خارج نظام الخدمة المدنية . وكذلك ضرورة التقيد بالأسس والمعايير الموضوعة والتي تحكم التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية والجهات الحكومة المعنية .

وختاماً فان اللجنة المالية اذ تعرض لمجلسكم الكريم ما تم حول قرارات المجلس



بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للاعوام (١٩٨٧-١٩٩٠) وكذلك تقرير ديوان المحاسبة الأربعين لعام ١٩٩١ لا يسعها الا أن تتقدم باسم المجلس الكريم بتوجيه الشكر لجهاز ديوان المحاسبة على الجهود المشكورة التي بذلها في تلك السنوات في رقابته على ادارة المال العام ، كما ترجو المجلس الكريم الموافقة على قرارها وما تضمنه من توصيات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اللجنة المالية   أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

• ملاحظة :

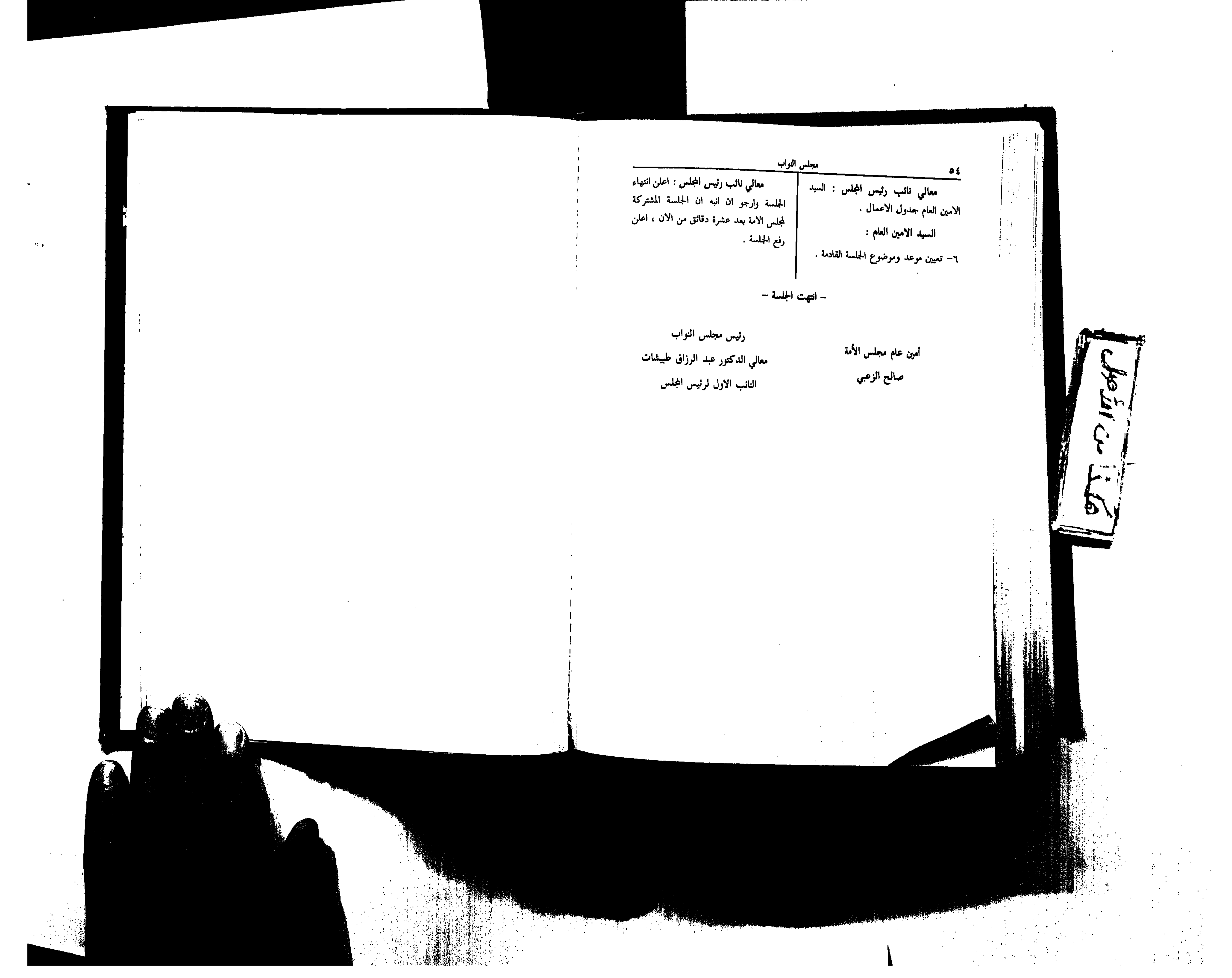
يوجد مرفقات مشار اليها في التقرير مرفقة مع القرار .

م	الوزارة أو الدائرة	يوجد بها رقابة داخلية فاعلة	يوجد رقابة داخلية لكنها غير فاعلة	لا يوجد بها رقابة داخلية على الإطلاق
١	دائرة الارصاد الجوية			■
٢	الخط الحديدي الحجازي			■
٣	مؤسسة النقل العام			■
٤	سلطة الطيران المدني		■	
٥	الملكية الاردنية		■	
٦	[illegible] الطيران المدني			■
٧	وزارة التنمية الاجتماعية		■	
٨	صندوق المعونة الوطنية		■	
٩	وكالة الانباء الاردنية		■	
١٠	مؤسسة الاذاعة والتلفزيون		■	
١١	مديرية المطبوعات والنشر		■	
١٢	وزارة الاعلام		■	
١٣	وزارة الصحة			■
١٤	مؤسسة الضمان الاجتماعي		■	
١٥	مؤسسة التدريب المهني		■	
١٦	وزارة العمل		■	
١٧	وزارة التربية والتعليم		■	
١٨	وزارة البريد والاتصالات			■
١٩	صندوق توفير البريد	■		
٢٠	الجامعة الاردنية		■	
٢١	وزارة التعليم العالي			■
٢٢	سلطة المصادر الطبيعية		■	
٢٣	سلطة الكهرباء الاردنية	■		
٢٤	وزارة الطاقة والثروة المعدنية			■
٢٥	سلطة وادي الاردن	■		
٢٦	سلطة المياه			■
٢٧	وزارة المياه والري			■
٢٨	مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام		■	
٢٩	وزارة الخارجية		■	
٣٠	وزارة السياحة			■
٣١	دائرة الآثار العامة		■	
٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينية		■	
٣٣	وزارة الداخلية		■	
٣٤	مديرية الامن العام	■		
٣٥	وزارة الاشغال العامة		■	
٣٦	دائرة ضريبة الدخل	■		
٣٧	المنظمة التعاونية الاردنية		■	
٣٨	مؤسسة الاقراض الزراعي		■	
٣٩	سوق عمان المالي	■		
٤٠	صندوق التنمية والتشغيل		■	
٤١	المؤسسة الاردنية للاستثمار		■	
٤٢	دائرة الجمارك	■		
٤٣	[illegible]		■	
٤٤	وزارة التموين		■	
٤٥	[illegible]		■	
٤٦	[illegible]		■	
٤٧	وزارة البلديات			■
٤٨	[illegible]		■	
٤٩	[illegible]			■
٥٠	مستشفى الجامعة الاردنية			■
٥١	دائرة الاحصاءات العامة		■	
٥٢	مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	■		
٥٣	وزارة المالية		■	
٥٤	[illegible]		■	
	المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(بالدينار الأردني)

الســلــف	رصيد 1992/1/1	رصيد 1993/1/1
سلف الشركات		
1. الشركة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية	548.052	548.052
2. شركة الأخشاب الأردنية	15.154.215	18.330.047
3. شركة مصانع الزجاج الأردنية	569.075	50.026
4. الشركة الأردنية للسياحة والمياه المعدنية	2.848.889	3.871.845
5. وحدة صناعة الأسمدة	67.116.549	80.358.997
6. مؤسسة المدن الصناعية	1.537.642	1.537.642
7. شركة الشرق الأوسط للتأمين	14	—
8. بنك الاسكان (قرض 20 مليون)	—	2.425.478
9. بنك الاستثمار العربي	—	5.000.000
10. البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	2.715 036
المجموع	87.787.222	112.837.223
سلف الصناديق		
1. صندوق اسكان ضباط الأمن العام	417.499	417.499
2. صندوق اسكان ضباط الدفاع المدني	153.500	148.000
المجموع	570.999	565.499
سلف حساب الدعم		
حساب الدعم بالدينار الحسابي	364.180.650	499.076.244
حساب الدعم بالدولار الأمريكي	15.611.522	15.611.522
المجموع	379.792.172	514.687.766
سلف القروض العراقية (مشاريع)	66.388.241	66 388 241
1. سلف قروض الجامعة الأردنية	2.888.332	2.888.332
2. سلف قروض مستشفى الجامعة	1.051.883	893.547
المجموع	70.326.456	3.781.879
سلف وزارة التخطيط		
1. مشاريع ممولة بقروض خارجية	5.547.168	2.536.888
2. الصندوق العربي للتنمية والانماء	209.609	55.971
3. سلف مشاريع ممولة من الصندوق الكويتي	513.037	1.059.262
المجموع	6.269.814	3.652.121
الصندوق السعودي	—	2.135.361
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي	—	1.226.755
وزارة التموين	—	3.362.106
المخزون الاستراتيجي	34.486.000	27.901.000
دعم المواد التموينية	—	14.706.433
الحساب الوسيط /المنحة الامريكية	175.363	175.85
المجموع	34.661.363	42.783.283
مصفاة البترول		
دعم المخزون الاستراتيجي	23.907.879	27.777.839
سلف القيادة العامة		
1. اعتمادات نظام السيطرة	12.002.340	12.002.340
2. اعتماد رقم 86/835 طائرة سيكورسكي	—	32.061
3. اعتماد رقم 89/222 اوسمة	22	22
4. اعتماد رقم 86/893 اسلحة الجيش الشعبي	7.896.477	7.896.477
اعتماد رقم 90/710 البنزين الفلسطيني	—	396.000
المجموع	43.806.718	20.326.900
سلف الأمن العام		
1. اعتماد نظام السيطرة	2.369.292	2.369.292
2. اعتماد رقم 92/182 اوسمة	—	34.204
3. اعتمادات اخرى	5.119.513	5.153.717
المجموع	7 508 805	7.577.213

الســلــف	رصيد 1992/1/1	رصيد 1993/1/1
سلف الدوائر الحكومية		
1. مؤسسة سكة حديد العقبة	7.417.951	7.417.951
2. وزارة الاشغال /مشروع طريق المطار	14.157.094	14.157.094
3. سلك تنمية الامن والقرى	3.880.244	3.880.244
4. الخط الحديدي الحجازي	2.902.254	2.913.254
5. المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة	2.506.602	2.506.602
6. وزير شؤون الأرض المحتلة بالاضافة لوظيفته	121.572	121.572
7. بلدية جرش	104.122	104.122
8. دار الشباب	1.145.992	1.145.992
9. الجمعية العلمية الملكية	1.048.800	1.048.800
10. الملكية الأردنية	13.818.065	11.104.536
11. وزارة الاشغال العامة	275.000	2.252.000
12. مراقبة مجلس الامة	98	—
13. مؤسسة النقل العام	2.920.000	3.470.000
14. المنطقة التجارية الأردنية	735.538	357.521
15. مؤسسة الاقراض الزراعي	100.000	8.328.802
16. سلطة المياه	712.834	—
17. وزارة العمل	—	100.000
18. مؤسسة الاسكان	—	24.769
19. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	—	9.740.326
20. صندوق التقاعد المدني	—	500.000
21. وزارة الطاقة والثروة المعدنية	—	1.641
22. حساب شراء الديون الخارجية	—	40.000.000
23. وزارة الخارجية	—	250.000
24. اسر الشهداء	—	150.000
25. اتحاد المزارعين /سلطة وادي الاردن	—	515.019
26. الديوان الملكي	—	319.534
27. وزارة التربية والتعليم	—	2.400.000
28. صندوق التقاعد الفلسطيني	—	259.396
المجموع	51.846.964	113.069.178
سلف الأفراد		
1. سلف دائمة ومؤقتة	84.156	355.806
2. مؤتمر السلام	342.815	908.538
سلف اصحاب المعالي	4.932	4.672
سلف على المتقاعدين ويحسم عنهم	7.830	4.675
سلف امانات مسافرين /دائرة الجمارك	348.125	358.125
سلف متقاعدين ولم يحسم عنهم	1.300	1.300
سلف تذاكر عائدة /تسفير اردنيين من الخارج	2.076	2.076
سلف على موظفين تركوا الخدمة	13.774	13.774
سلف على موظفين متوفين	5.593	5.593
سلف قضايا المزيفة	102.116	102.116
المجموع	912.517	1.756.675
بقايا دوائر الحكومة التي تمت بها وعدت	652.833	613.471
بقايا دوائر الحكومة ولم تنفذ	4.723.554	4.723.554
بقايا وزارات ودوائر	30.678.519	29.477.900
المجموع	36.054.906	953.178.845
ضرائب الأبنية والأراضي والمعارف ورسوم العرف الصحي	31.598.312	32.000.000
اجمالي بقايا المالية	751.136.248	985.178.845



معالي نائب رئيس المجلس : السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي نائب رئيس المجلس : اعلن انتهاء الجلسة وارجو ان انبه ان الجلسة المشتركة لمجلس الامة بعد عشرة دقائق من الان ، اعلن رفع الجلسة .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات

النائب الاول لرئيس المجلس